



Distr.
GENERAL

A/34/23(part III)*
31 August 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البندان ٩٣ و ١٨ من جدول الأعمال المؤقت **

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(شاملا أعمالها خلال عام ١٩٧٩)

المقرر : السيد لطف الله حيدر (الجمهورية العربية السورية)

الفصل الخامس

أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ
اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا
الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة
الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار
والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

* تتضمن هذه الوثيقة الفصل الخامس من تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة .
وسيصدر الفصل التمهيدي ، العام تحت الرمز A/34/23 . أما الفصول الأخرى من التقرير فستصدر
تحت نفس الرمز أو كإضافات الى الوثيقة A/34/23 . وسيصدر التقرير الكامل في وقت لاحق بوصفه من
الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) .

. A/34/150 **

• • •

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١ - ١٢ ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٥	١٣ باء - القرار الذي اتفقت عليه اللجنة الخاصة

المفقات

- الأول - روديسيا الجنوبية
الثاني - ناميبيا
الثالث - بـرمودا
الرابع - جزر تركس وكايكوس
الخامس - جزر كايمان

الفصل الخامس

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

ألف - نأثر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نأثر اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها من ١١٥٠ الى ١١٥٤ المعقودة في الفترة بين ٢ و ٨ آب/أغسطس ١٩٧٩ .
 - ٢ - ووضعت اللجنة في اعتبارها ، عند نأثرها في البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها خاصة القرار ٣٣/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، المتصل بالمصالح الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم المستعمرة ، والقرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك تلك القرارات المتصلة بالأقاليم المستعمرة في افريقيا .
 - ٣ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، خلال نأثرها في هذا البند ، وقرات عمل من اعداد الأمانة العامة تتضمن معلومات عن الأوضاع الاقتصادية ، مع الاهتمام خاصة بالأنشطة الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم التالية : روديسيا الجنوبية ، ناميبيا ، برمودا ، جزر تركس وكايكوس ، وجزر كايمان (أنأثر المرفقات الأول الى الخامس لهذا الفصل) .
 - ٤ - وجرت المناقشة العامة لهذا البند في الجلستين ١١٥٠ و ١١٥١ المعقودتين ٢ و ٣ آب/أغسطس . واشتركت الدول الأعضاء التالية في المناقشة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واثيوبيا وايران في الجلسة ١١٥٠ (A/AC.109/PV.1150) ؛ واستراليا وبلغاريا والصين وكوبا والهند في الجلسة ١١٥١ (A/AC.109/PV.1151) .
 - ٥ - وفي الجلسة ١١٥٢ المعقودة في ٦ آب/أغسطس ، لفت الرئيس الانتباه الى مشروع قرار بشأن البند (A/AC.109/L.1332) أعد على أساس مشاورات .
 - ٦ - وفي الجلسة ١١٥٣ المعقودة في ٧ آب/أغسطس قدم ممثل اثيوبيا تعديلات على مشروع القرار على النحو التالي :
- (أ) تخالف الفقرة الجديدة التالية بوصفها الفقرة التاسعة من الدباجة :
- ” ان تمنع في اعتبارها أيضا الاعلان الذي اعتمده بشأن الجنوب الافريقي مكتوب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز في اجتماعه الاستثنائي الطارئ الذي عقده في مابوتو في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير الى ٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ ” .

(ب) تضاف الفقرة الجديدة التالية بوصفها الفقرة ١٢ من المنطوق ، على أن يفساد ترقيم الفقرات التالية لها :

" ١١ - تدين بقوة جنوب افريقيا لاستمرارها في استغلال ونهب الموارد الطبيعية لناميبيا ، متجاهلة المصالح المشروعة للشعب النامبيبي تجاهلا تاما " .

(ج) يستعاض عن الفقرة ١٥ من المنطوق ، ونصها كما يلي :

" تطلب الى الدول القائمة بالادارة الفاء أي نظام تمييزي وجائر للأجور يكوون معمولا به في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والى أن تطبق في كل اقليم نظاما موحدا للأجور على جميع السكان بدون أي تمييز ؛ "

بالفقرة التالية التي ستكون برقم ١٦ من المنطوق :

" ١٦ - تطلب الى الدول القائمة بالادارة الفاء أي تمييز في نظام الأجور وشروط العمل المعمول بها في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والى أن تطبق في كل اقليم نظاما عادلا وموحدا للأجور وشروط العمل على جميع السكان بدون أي تمييز " .

٧ - وفي الجلسة نفسها قدم ممثل ساحل العاج تعديلا لمشروع القرار يستعاض بموجبه ، في الفقرة ٤ من المنطوق ، عن كلمتي "as impending" بكلمتي "which impedes" (لا ينطبق التعديل على النص العربي) .

٨ - وبعد تبادل للاراء اشترك فيه ممثلو اثيوبيا واستراليا وايران (A/AC.109/PV.1153) ، وعقب القاء الرئيس بيانا (A/AC.109/PV.1153) ، قررت اللجنة في الجلسة ذاتها انشاء فريق عامل غير رسمي مفتوح العضوية يتألف من اثيوبيا واستراليا وايران وساحل العاج ، ويرأسه المقرر ، للوصول الى نص متن عليه لمشروع القرار A/AC.109/L.1332 .

٩ - وفي الجلسة ١١٥٤ المعتودة في ٤ آب/أغسطس ، أبلغ المقرر اللجنة الخاصة أن الفريق العامل غير الرسمي قد يحتاج الى مزيد من المشاورات (A/AC.109/PV.1154) . وعندئذ قررت اللجنة تطبيق جلستها بناء على اقتراح ممثل استراليا وبعد بيان ألقاه الرئيس (A/AC.109/PV.1154) .

١٠ - وعند استئناف الجلسة أبلغ المقرر اللجنة الخاصة أن الفريق قد قبل التعديلات التيسيرية اقترحها ممثل اثيوبيا وان كانت هناك اختلافات في الرأي ، لاتزال باقية بشأن بعض الأحكام الأخرى في مشروع القرار . وألقى ممثل استراليا والرئيس بيانين آخرين (A/AC.109/PV.1154) .

١١ - وفي الجلسة ذاتها ، وعقب بيانين ألقاهما مثلا السويد وساحل العاج (A/AC.109/PV.1154) ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/AC.109/L.1332 كما عدلته اثيوبيا (أنظر الفقرة ٦ أعلاه) بأغلبية ١٧ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٢ عن التصويت (أنظر الفقرة ٣ أدناه) . وألقى ممثل شيلي بيانا (A/AC.109/PV.1154) .

١٢ - وفي ١٠ آب/أغسطس أُحيل نص القرار (A/AC.109/583) الى رئيس مجلس الأمن (S/13493). وفي التاريخ ذاته أرسلت نسخ من القرار الى جميع الدول ، والى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات مناهضة الأمم المتحدة ، والى منامة الوحدة الافريقية .

باء - القرار الذي اتخذته اللجنة الخامسة

١٣ - يرد أدناه نص القرار (A/AC.109/583) الذي اعتمده اللجنة الخامسة في جلستها ١١٥٤ المعقودة في ٨ آب/أغسطس ، والمشار اليه في الفقرة ١٢ أعلاه :

ان اللجنة الخامسة ،

وقد نارت في البند المعلنون " أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي ،

وان تشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و ٢٦٦١ (د - ٦٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ، وكذلك الى سائر قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا البند ،

وان تشير أيضا الى الوثيقة النهائية لانهاء استعمار زيمبابوي وناميبيا ، التي اعتمدها اللجنة الخامسة في جلستها ١١٤٥ المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٧٩ في بلخراد (١) ،

وان تعيد تأكيد الالتزام الرسمي المترتب على الدول القائمة بالادارة ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالعمل على تشجيع التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وحماية الموارد البشرية والطبيعية لهذه الأقاليم من خروب الاساءة ،

وان تؤكد من جديد أن أي نشاط اقتصادي أو أي نشاط آخر يعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويعرقل الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي وسائر الأقاليم المستعمرة ، يلحق ضررا بحقوق ومصالح سكان هذه الأقاليم ، ويعتبر بالتالي متنافيا مع مقاصد الميثاق ومبادئه ،

وأن تؤكد من جديد أن الموارد الطبيعية لزيمبابوي، وناميبيا ، هي تراث شعبي
لهذين الاقليمين ، وأن قيام المصالح الاقتصادية الأجنبية باستغلال هذه الموارد ،
بالاشتراك مع نظام حكم الأقلية غير الشرعية ، يمثل انتهاكا مباشرا لحقوق السكان ، وللإبداء
المعلنة في الميثاق ، ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

وأن تؤكد من جديد أيضا أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ،
في الأقاليم المستعمرة التي تعيق تنفيذ الاعلان تعتبر انتهاكا مباشرا لحقوق السكان
وكذلك لمبادئ الميثاق وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

وأن تنضم في اعتبارها القرارات ذات الصلة التي اتخذتها مؤتمر رؤساء دول وحكومات
منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية السادسة عشرة المعقودة في مونروفيا من
١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٩ ،

وأن تنضم في اعتبارها أيضا الاعلان الذي اعتمده بشأن الجنوب الإفريقي مكتب
التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز في اجتماعه الوزاري الاستثنائي الطارئ الذي عقده
في مابوتو في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ (٢) ،

وأن تلاحظ مع بالغ القلق أن الدول الاستعمارية ودولا معينة قد واملت ، عن
طريق أنشطتها في الأقاليم المستعمرة ، تجاهل مقررات الأمم المتحدة بصددها البند
وأنها لم تنفذ ، بوجه خاص ، قرار الجمعية العامة (٢٦٢١ د - ٢٥) المؤرخ فسي
١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ و ٣٥/٣٦ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ،
الذين أهابت الجمعية العامة فيهما بالدول الاستعمارية والحكومات التي لم تتخذ بعد
التدابير التشريعية والإدارية وغيرها مواظبتها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين
لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في أفريقيا ، مشاريع
تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الأقاليم ، أن تتخذ هذه التدابير لانتهاء تلك المشاريع
ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الأقاليم ،

وأن تدين تزايد أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي
تواحد استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة ، ولا سيما في الجنوب
الإفريقي ، وتكديس أرباح هائلة وإعادة هذه الأرباح إلى بلدانها الأصلية مما ينسب
بمصالح السكان ، معيقة بذلك تحقيق شعوب هذه الأقاليم لأمانها المشروعة في تقرير
المصير والاستقلال ،

وأن تدين بمدة الدعم الذي مازال يتلقاه نظام حكم الأقلية المنصرم في جنوب
إفريقيا ونظام حكم الأقلية المنصرم غير الشرعي في روديسيا الجنوبية من تلك المصالح
الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تتعاون معها في استغلالهما للموارد

(٢) A/34/126-S/13185 ، المرفق • وللاطلاع على النص المدايوع أنظر الوثائق الرسمية

لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق قانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وأذار/مارس
١٩٧٩ ، الوثيقة S/13185 .

الطبيعية والبشرية لاقليم ناميبيا الدولي ولاقليم روديسيا الجنوبية (زمبابوي) غير المتمتع بالحكم الذاتي ، وفي اعادة سيادتهما غير الشرعية والمنصرية على هذين الاقليمين ،

وان يساورها القلق لأن تزايد استثمار رأس المال الأجنبي في انتاج الموارد النووية واستمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول أخرى مع نظام حكم الأقلية المنصري في جنوب افريقيا في الميدان النووي يمكن أن ذلك النظام من استحداث قدرة على انتاج الأسلحة النووية مما يبرز استمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وكذلك نموه كدولة نووية ،

وان يساورها القلق أيضا بشأن الأوضاع القائمة في الأقاليم المستعمرة الأخرى ، بما فيها الأقاليم الواقعة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، حيث تواصل المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، حرمان السكان الأصليين من حقوقهم في ثروات بلدانهم ، وحيث مازال السكان يعانون فقدان ملكية الأراضي نتيجة لعدم قيام الدول القائمة بالادارة بالحد من بيع الأراضي الى الأجانب بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها اليها الجمعية العامة ،

وادراكا منها لاستمرار الحاجة الى تعبئة الرأي العام العالمي ضد اشتراك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، مما يعيق استقلال الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في افريقيا ،

١ - تعميد تأكيد حق شعوب الأقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لأقاليمها ، وكذلك حقها في التصرف في هذه الموارد بما يحقق مصالحها على خير وجه ؛

٢ - تكرار تأكيد أن أية دولة قائمة بالادارة أو أية دولة محتلة تحرم الشعوب المستعمرة من ممارسة حقوقها المشروعة في موارد الطبيعية لأقاليمها أو تقدم المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية على حقوق ومصالح تلك الشعوب ، انما تخرق بذلك الالتزامات الرسمية التي أخذتها على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ؛

٣ - تعميد تأكيد أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، باستغلالها واستنزافها للموارد الطبيعية لزمبابوي وناميبيا ، بالمشاركة مع نظامي حكم الأقلية المنصريين غير الشرعيين ، انما تنتهك حقوق شعبي نينك الاقليمين ، وتساهم في تعزيز نظامي حكم الأقلية المنصريين وتعزيز استمرار سيادتهما على الاقليمين المذكورين وتشكل عقبة رئيسية تعترض استقلالهما السياسي وتمنع سكانهما الأصليين بمواردهما الطبيعية ؛

٤ - تدين أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الأقاليم المستعمرة ، لأنها تعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وتفرق الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار ، والفصل المنصري ، والتمييز المنصري ؛

٥ - تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه الأقاليم ، والتي تنتهك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الأصليين وتعرقل بذلك تنفيذ الاعلان تنفيذًا تامًا وسريعًا فيما يتعلق بتلك الأقاليم ، أو التي تواصل التعاون مع تلك المصالح ؛

٦ - تدين بشدة استمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول أخرى ، مع جنوب افريقيا في الميدان النووي ، تلك البلدان والدول التي تمكّن النظام المنصري ، بتزويده بالمعدات والتكنولوجيا النووية ، من زيادة قدرته النووية ، وتطلب من جميع الحكومات أن تمتنع عن أي شكل من أشكال التعاون مع ذلك النظام قد يمكنه من انتاج مواد نووية واستحداث أسلحة نووية ؛

٧ - تطلب مرة أخرى الى جميع الحكومات ، التي لم تفعل ذلك بعد ، أن تتخذ تدابير تشريعية أو ادارية أو غيرها تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون مشاريع في الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في الجنوب الافريقي ، لأنها تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الأقاليم ، وذلك بغية انهاء تلك المشاريع ، ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الأقاليم ؛

٨ - ترجو من جميع الدول الامتناع عن تقديم أية استثمارات أو قروض لنظام حكم الأقلية العنصرية في الجنوب الافريقي والامتناع عن الدخول في أية اتفاقات أو اتخاذ أية تدابير لتشجيع التجارة أو العلاقات الاقتصادية الأخرى معها ؛

٩ - تدين سياسات الدول التي تنتهك الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن ، وكذلك استمرار امتناع بعض الدول الأعضاء عن تطبيق تلك الجزاءات ضد نظام الحكم غير الشرعي القائم في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) ، باعتبار ذلك منافيا للالتزامات التي تضطلع بها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛

١٠ - تكرر الاعراب عن اقتناعها بوجوب توسيع نطاق الجزاءات المقررة ضد نظام الحكم غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، بحيث يشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، وتدعو مجلس الأمن الى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن ؛

١١ - ترجو من جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة لانهاء تقديم الأموال وغيرها من أشكال المساعدة ، بما فيها الامدادات والمعدات العسكرية ، الى نظم الحكم التي تستخدم تلك المساعدة في قمع شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات التحرير الوطني فيها ؛

١٢ - تدين بشدة جنوب افريقيا لاستمرارها في استغلال ونهب الموارد الطبيعية لناميبيا ، متجاهلة المصالح المشروعة للشعب الناميبي تجاهلاً تاماً ؛

١٣ - تطلب مرة أخرى من جميع الدول وقف كافة العلاقات الاقتصادية أو المالية أو التجارية مع نظام حكم الأقلية العنصري في جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا ، والامتناع عن الدخول في علاقات اقتصادية أو مالية أو غيرها مع جنوب افريقيا حين تتصرف نيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم ؛

١٤ - تدين بشدة سياسة حكومة جنوب افريقيا التي توأمت ، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ولالتزاماتها المحددة بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ، التعاون مع نظام حكم الأقلية العنصري غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وتطالب من تلك الحكومة الكف فورا عن جميع أشكال ذلك التعاون ؛

١٥ - تدعو جميع الحكومات والمؤسسات الداخلة في مناوئة الأمم المتحدة ، مراعاة لما يتصل بهذا الشأن من أحكام الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٦٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، التي أن تكفل ، بوجه خاص ، الاحترام والصون الناظرين للسيادة الدائمة للأقاليم المستعمرة على مواردها الطبيعية ؛

١٦ - تطلب الي الدول القائمة بالادارة الغاء أي تمييز في نظام الأجور وشروط العمل المعمول بها في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وأن تطبق في كل اقليم نظاما عادلا وموحدا للأجور وشروط العمل على جميع السكان بدون أي تمييز ؛

١٧ - ترجو من الأمين المعام القيام ، بواسطة ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة ، بحملة واسعة ومستمرة بغية اطلاع الرأي العام العالمي على الحقائق المتعلقة بنهب الاحتكارات الأجنبية للموارد الطبيعية ، واستغلالها للسكان الأصليين ، وبما تقدمه هذه الاحتكارات من دعم لنظم الحكم الاستعمارية والعنصرية ؛

١٨ - تقرر ابقاء هذا البند قيد الاستعراض المستمر .

المرفق الأول *
روديسيا الجنوبية

المحتويات

الفقرات

٥ - ١	مقدمة
١١ - ٦	١ - انهيار المؤسسات التجارية والصناعية
٤١ - ١٢	٢ - موجز أداء الشركات الرئيسية
٤٧ - ٤٢	٣ - الخطط المقبلة

مقدمة

١ - تتضمن التقارير السابقة التي قدمتها اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة (أ) معلومات عن اقتصاد روديسيا الجنوبية . وتتضمن تقارير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية (ب) مزيدا من المعلومات عن الجزاءات الالزامية الاقتصادية والمالية التي فرضها المجلس على الاقليم . أما التطورات الأخيرة من سياسية وغيرها في الاقليم فتشرحها أحدث ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة للدورة الحالية للجنة الخاصة (أنظر الفصل الثامن من هذا التقرير (A/34/23/Add.1) .

٢ - ومنذ الاعلان الانفرادى للاستقلال لسنة ١٩٦٥ ، والنظام غير الشرعي يحجب معظم المعلومات عن حالة الاقتصاد وعن أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في روديسيا الجنوبية . وزاد تقييد المعلومات عن هذه المسائل ندرة في عام ١٩٦٩ عن طريق العمل بأنظمة صلاحيات طارئة (١٩٦٩) (ج) التي حظرت ، في جملة أمور ، على المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها ، العاملة في الاقليم ان " تفضي أسراراً اقتصادية سواء أكان ذلك بصورة متعمدة أو ناتجا عن اهمال " . وعليه ، فان ما يتاح من المعلومات سواء عن طريق النظام غير الشرعي أو عن طريق المصالح التجارية ، يتسم بطابع عام في معظمه ، ولا سيما فيما يتعلق بأرقام الانتاج والتجارة الخارجية ومشاركة رأس المال الاجنبي في اقتصاد الاقليم . على أن هذه البيانات توضح ان المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعمل بالتعاون مع النظام غير الشرعي وتأييد منه لاتزال تسيطر على اقتصاد الاقليم .

(أ) للاطلاع على أحدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الأول ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الأول ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الأول .

(ب) للاطلاع على أحدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ٢ ، المجلد الأول (S/13000) .

(ج) ان استخدام بعض التعابير التي ألف النظام غير الشرعي استعمالها ، دون وضعها بين علامتي اقتباس ، وكذلك أية اشارة الى تشريعات وأجزاء من الهيكل الحكومي و/أو ألقاب مختلف أعضاء النظام في روديسيا الجنوبية ، لا يعني بأي حال من الأحوال ، أن الأمم المتحدة تعترف بالنظام غير الشرعي .

٣ - ويتضح الدعم المتبادل بين النظام غير الشرعي وقطاع الأعمال ، بصفة خاصة ، عند دراسة تطور الشركات الجامعة المتعددة الأغراض في الاقليم . ويبدو انه عندما بدأت الجزاءات تحسرت أثرها في الاقتصاد ، كانت بعض الشركات التي تعمل في القطاعات الأقل مناعة أول من تأثر من انكماش الأرباح ونقص رؤوس الأموال . وأدى هذا الى حالة مواتية لاستيلاء الشركات الأخرى عليها بغبة محاولة المحافظة على حدود أرباحها في اقتصاد هابط وسوق فقدت امكانيات نموها نتيجة لتغير الحالة الاقتصادية . والظاهر ان هذا الاستيلاء الذي أدى الى أفشاء عدد من الشركات الجامعة قد لقي تشجيعا من النظام غير الشرعي ، بوصفه وسيلة لمنع انهيار بنيان قطاع الأعمال التجارية في الاقليم . ويفترض أن النظام كان يأمل كذلك في ان تصبح هذه الشركات ، عند بلوغها حجما ونفوذاً كافيين ، أقدر على المحافظة على الروابط الأجنبية الحالية بل وعلى انشاء روابط جديدة .

٤ - على انه نظرا الى الجزاءات الأكثر احكاما والى ازدياد حدة حرب العصابات والحالة العامة للاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة ، بدأت حتى بعض الشركات الجامعة تعاني صعوبات مالية .

٥ - وتتقصى هذه الورقة بايجاز ، بين أمور ، أخرى انهيار واحدة من الشركات الكبرى التي كانت تسمى الى التوسع : وهي شركة Commercial and Industrial Holdings وتواجه عدة شركات أخرى في الاقليم مشاكل مماثلة . ولتوضيح الاتجاه الحالي للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لسيطرة البيض ، فان هذه الورقة توجز أيضا أداء الشركات الرئيسية في الاقليم وتتقصى باختصار الخطة الاقتصادية للنظام غير الشرعي الذي يتوخى اشتراك المنظمات الدولية والمصالح الاقتصادية الأجنبية في تنفيذ الخطة .

١ - انهيار الممتلكات التجارية والصناعية

٦ - ان الاتجاه نحو الاستيلاء على الشركات في روديسيا الجنوبية ، كما سبق وذكرنا ، أصبح واضحا في عام ١٩٧٧ . وعلى سبيل المثال فان TA Holdings, Ltd. ، وهي شركة استثمارية قد اشترت حصة السيطرة في مجموعة شركات FREECOR التي تعمل بصفة رئيسية في الصناعة التحويلية . وتتمثل حالة أخرى في شركة Industrial Development Corporation (IDC) التي تحولت تدريجيا الى شركة جامعة عن طريق اتخاذ تدابير مماثلة (٥) .

٧ - وفي أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ذكر ان شركة Commercial and Industrial Holdings (CIH) قد فشلت . وكان ما جعل فشلها ملحوظا هو أنها الشركة الأم لأكثر من خمسين مشروعا تعمل في مجالات

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ ،

(A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، الملحق الأول ، الفقرات ٢٦ - ٢٨ .

مختلفة مثل المنسوجات والملابس والأزهار والأثاث والطباعة ، فضلا عن الاتجار بالتجزئة والجملة فـي المحركات . كذلك كان لها مصالح في وكالات الممتلكات والعقارات ، والعمال والمقاصة ومنظمات خدمات الأمن . ويقع مقر هذه الشركة الجامعة في بولا وايو وتمتد أعمالها الى جميع أرجاء البلاد ، وقد بلغت إيراداتها السنوية أكثر من ٢٢ مليون دولار روديسي (هـ) ، وكان يعمل بها أكثر من ٣٠٠٠ شخص .

٨ - وبالرغم من أن CIH كانت قد ساعدت في انقاذ بعض الشركات المتهاوية فان التعامل بأسهم CIH قد اوقف في بورصة روديسيا الجنوبية في ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، ويرجع هذا جزئيا الى مشاكل متعلقة بسيولتها . وقد بلغت أسهم CIH ذروتها في عام ١٩٧٤ حين وصلت قيمة السهم الى ٦٦ سنتا (روديسيا) ، ولكنها انخفضت الى ١٨ سنتا في منتصف عام ١٩٧٨ ، وما ان حل شهر أيلول /سبتمبر من عام ١٩٧٨ حتى كان سعر السهم ٣ سنتات .

٩ - وفي السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ ، بلغت خسارة قسم التجزئة في هذه الشركة الجامعة ١٨ مليون دولار روديسي وبلغ مجموع الخسارة الاجمالية للشركة ١٣ مليون دولار روديسي . وكانت CIH قد تعاقدت قبل ذلك على قروض ضخمة ساعدت في تمويل حالتها المزعجة ، ومع ذلك ، ورغم هذه التدابير ، اضطرت CIH الى الشروع في اجراءات التصفية . واشتركت المحكمة العليا للنظام غير الشرعي في عملية التصفية .

١٠ - وأشارت CIH ، وهي تشرح مشاكلها ، الى ان الانتكاس الاقتصادي الذي تضاعف نتيجة " الاحداث الأمنية والسياسية " ، وكذلك استمرار تطبيق الجزاءات قد جعلها عملياتها غير مربحة . وكانت الشركة تأمل في ان يؤدي الاقتراض ، وخاصة على أساس قصير الأجل ، الى تمكثها من مواصلة العمل لحين التوصل الى تسوية سياسية . ويعكس هذا المنطق التفاؤل الذي أحست به شركات كثيرة في الاقليم بشأن تسوية سياسية من شأنها ان تؤدي على الفور الى رفع الجزاءات .

١١ - وعلق محلل في صحيفة " بيزنس هيرالد " على الحالة المالية لشركة CIH ، فحذر من أن عدة شركات كبيرة ، وخاصة تلك التي تعمل في مجال تجارة التجزئة ، تواجه نفس المشاكل وان كانت تحاول ان تعرض على الجمهور صورة مشرقة .

٢ - موجز أداء الشركات الرئيسية

١٢ - كما ورد أعلاه ، فان بعض الشركات العاملة في روديسيا الجنوبية اعتقدت بأنها اذا سمعت

(هـ) الدولار الروديسي الجنوبي يساوي حوالي ٠.١٤ من دولارات الولايات المتحدة .

عملياتها عن طريق استيعاب الشركات المتهاوية لمكثها ذلك من تأخير حدوث المزيد من التدهور المالي . وكان اتجاه أداء الشركات يعكس هذا الاعتقاد ، لذا فقد ابلغت تلك الشركات عن حدوث تحسن في أوضاعها المالية ونجاح في عملياتها على المدى القصير . بيد انها ما لبثت ان واجهت بعد ذلك مشاكل تشغيلية ومالية كما حدث في حالة شركة OIH . وحاول العديد من هذه الشركات ان يزيّف مستوى أدائه على أمل ان ينقشع الشك الذي يحيط بالتطورات السياسية في الاقليم وتوسع الاستثمارات الأجنبية الى انقائها .

١٣ - وقد بدا ان هدف النظام غير الشرعي هو استغلال وضع هذه الشركات الكبيرة كوسيلة للابقاء على الاقتصاد النقدي للاقليم الذي كان له أثر حماية البيئ من الآثار الاقتصادية للجزأة وحرب العصابات . غير انه لم تبذل أية محاولة على الاطلاق للحفاظ على الاقتصاد الريفي الذي يمس معظم الافريقيين في الاقليم .

١٤ - ونتيجة لاستغلال النظام غير الشرعي والمصالح الاقتصادية للعمال الافريقيين ، فـ ان ظروف معيشة السكان الافريقيين ظلت تتدهور باطراد ، وتوضح البيانات المتاحة أن معظم الافريقيين يعيشون تحت حد الفقر (٥) . وبانهيار الاقتصاد الريفي مضافا اليه المستوى المنخفض لأجور الافريقيين ، انخفضت القدرة الشرائية للافريقيين الى الحد الذي لم يصبح فيه هناك طلب على السلع ، الأمر الذي ساهم ، كما ذكر من قبل (انظر الفصل الثامن من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرة ١٢٤ (A/34/23/Add.1)) في تدهور قطاع الصناعة التحويلية .

ألف - قطاع الصناعة التحويلية

١٥ - كان قطاع الصناعات التحويلية عام ١٩٧٧ القطاع الرئيسي في الأصل الصناعي لاجمالي الناتج المحلي في الاقليم . واستنادا الى التقارير فانه أسهم بمبلغ ٤٤٠.٩ مليون دولار روديسي في اجمالي الناتج المحلي . وبالرغم مما حققته عدة شركات عاملة في هذا القطاع من نجاح قصير الأجل فانها قد تأثرت نتيجة لتردى الحالة السياسية . ويرد أدناه عرض موجز لأداء خمس شركات رئيسية .

شركة Delta Corporation

١٦ - منذ عام ١٩٧٤ ظلت شركة Delta Corporation ، التي كانت تعرف قبل ذلك باسم Rhodesian Breweries, Ltd. (RHOBREW) (لصناعة الجعة وبيعها بالتجزئة) الشركة الأولى

(و) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الأول .

من حيث قيمة رأس المال في السوق وكذلك من حيث الأرباح بعد الضرائب . وقد توسعت باستيعابها لشركات مثل OK Bazaars Group, Ltd. وهي سلسلة من محلات البقالة الكبرى (سوبرماركت) و Springmaster Corporation ، وهي شركة متخصصة في صناعة الأثاث .

١٧ - وفي عام ١٩٧٧ استولت شركة Delta Corporation على شركة OK Bazaars التي كانت تعاني من القيود على السلع المستوردة ، اعتقادا منها بأنها قد تجد موردين محليين يمكن ان ينتجوا بدائل ذات مستوى مقبول . وكانت تظن ان المنتجات الغذائية الموجهة الى احتياجات " الأسر العادية " سوف تكون مربحة .

١٨ - وتشير التقارير الى ان استراتيجية الشركة أدت الى أرباح مجزية في عام ١٩٧٨ ، وذكر عندئذ أن أرباحها بعد خصم الضرائب قد بلغت ٧٣ مليون دولار رويديسي (٤٨ مليون دولار رويديسي عام ١٩٧٧) . كذلك ارتفعت قيمة رأسمالها في السوق من ٤٧٦ مليون دولار رويديسي في عام ١٩٧٧ الى ٥١٩ مليون دولار رويديسي عام ١٩٧٨ . ولكن هذا كان أقل من قيمة رأس المال التي بلغت ٧١٣ مليون دولار رويديسي في عام ١٩٧٦ و ٥٦٧ مليون دولار رويديسي عام ١٩٧٥ .

١٩ - وتشمل الشركات الأخرى التي تسيطر عليها Delta Corporation شركة National Breweries, Ltd., Heinrich's Chibuku Breweries, Ltd. (١٦٦٨) وكذلك الفنادق التي تسيطر عليها الشركة عن طريق Thomas Meikle Trust .

٢٠ - وتذكر الشركة في تقريرها السنوي ان مشكلتها الرئيسية هي الشك الذي يحيط بالمنـاخ السياسي في الاقليم .

شركة Cains Holdings, Ltd.

٢١ - كانت شركة Cains Holdings حتى عام ١٩٧٦ شركة استثمار بحتة . وفي تلك السنة تحولت الى شركة قابضة لها فروع عاملة . ان اشترت شركة Universal و Willards Ford Corporation و Macaroni Factory (شركة خاصة) و Monies Wineries (شركة خاصة) . وباستيلائها على هذه الشركات فان مجموع رأس مال شركة Cains Holdings في السوق عام ١٩٧٨ بلغ ٨٥ مليون دولار رويديسي بينما بلغت الأصول الثابتة الاجمالية ١٥٧ مليون دولار رويديسي . وتتوقع شركة Cains Holdings استيعاب شركات أخرى أصغر .

٢٢ - غير انه ذكر في تقرير الشركة أن الارتفاع المطرد في تكاليف التصنيع والزيادات في الأجور والاتجاهات التضخمية في المواد المستوردة قد تؤدي الى تقليل أرباحها . كذلك تشعر الشركة بالقلق بسبب الشك الذي يحيط بالمناخ السياسي .

شركة Rho-Abercom

٢٣ - قبل ان تستوعب شركة Rho-Abercom شركات أخرى ، فانها كانت تعمل بصفة رئيسية فـي

صناعة التشبيد وكانت أرباحها تتجه نحو الهبوط . وفي عام ١٩٧٤ وضعت Rho-Abercom سبع شركات تحت سيطرتها . وتقوم فروعها بصنع منتجات تخدم كل جانب من جوانب الاقتصاد تقريبا في روديسيا الجنوبية . وتشمل المنتجات قطع الغيار لمعدات التبريد والشبكات المصنوعة من الاسلاك ، وشماعات الملابس وأحواض الحمامات المحلية والأحواض المطلية ومواد معالجة شحنات الطباقي والآجر المصقول . واستنادا الى التقارير فان مبيعاتها المصدرية ارتفعت عام ١٩٧٨ بنسبة ٣٨ في المائة عن مستوى عام ١٩٧٧ . ولم ترد أية أرقام عن الأرباح في تقرير الشركة لعام ١٩٧٧ ولكن ذكر ان الأرباح كان يمكن أن تكون أعلى من السنوات السابقة لولا الأحوال الاقتصادية الكاسدة التي تسببها الحالة السياسية .

شركة Plate Glass Industries (Rhodesia), Ltd.

٢٤ - كما ذكر من قبل (ز) فان شركة Plate Glass Industries ، وهي فرع من فروع شركة - - - - - في جنوب افريقيا تقوم بصنع منتجات الخشب والزجاج لتوزيعها في روديسيا الجنوبية . وبعد سنتين من الانخفاض في الأرباح باعت الشركة قسم مواد البناء ، وبدأت في التوسع في الميادين الأخرى . واستنادا الى ما ذكرته صحيفة بيزنس هيرالد ، فان أرباح الشركة بعد - - - - - الضرائب زادت في النصف الثاني من سنتها المالية في عام ١٩٧٨ بنسبة ٢٨ في المائة عما كانت عليه أرباحها الاجمالية لعام ١٩٧٧ والتي بلغت ٢٥ مليون دولار روديسي .

٢٥ - ووفقا لما ذكرته صحيفة بيزنس هيرالد ، لاتزال الشركة قلقة من سرعة ومدى الاتجاه الهبوطي في اقتصاد الاقليم ، وهي تتوقع صعوبات على المدى الطويل قد تؤدي الى تخفيض مريحة عملياتها .

شركة National Foods Holdings, Ltd.

٢٦ - شركة National Foods Holdings هي الشركة الرئيسية لصنع المنتجات الغذائية في الاقليم . وتشير التقارير الى أن أرباح الشركة بعد خصم الضرائب في السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٨ بلغت ٢٥ مليون دولار روديسي ، بزيادة تبلغ ٣١ في المائة عن السنة الماضية . ويقال ان الأصول الثابتة للشركة قد ارتفعت بنسبة ٢١ في المائة عن تلك التي كانت لها في السنة الماضية وأصبحت ٣٢٥ مليون دولار روديسي ، وأن قيمة اجمالي رأسمالها في السوق قد ارتفعت بنسبة - - - - - ٤٤ في المائة من ١٤٩ مليون دولار روديسي في عام ١٩٧٧ الى ٢١٥ مليون دولار روديسي - - - - - في عام ١٩٧٨ .

(ز) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ،
المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الأول ، الفقرات ١٨ - ٢٠ .

٢٧ - وقد خصصت الشركة للسنة المالية ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، ٢٠ مليون دولار روديسي للمشاريع الرأسمالية . وهي تخطط بالفعل " لمشاريع انمائية مثيرة " حالما تتحقق حالة سياسية مواتية في الاقليم . وتعترف الشركة بأنها عانت من نقص العمال المدربين الذين استدعوا الى الخدمة الوطنية ، وهي تعترف بأن نظام الحصص في الوقود قد جعل من المستحيل عليها ان تعمل بكفاءتها القصوى .

باء - التعديين

٢٨ - كما هو معروف جيدا فان التعديين يوفر العملات الأجنبية لاقتصاد روديسيا الجنوبيــــة الذى يواجه تطبيق الجزاءات ضد الاقليم ، والانتكاس الاقتصادى العام وازدياد حدة حــــرب المصايبات . وقد أسهم التعديين في عام ١٩٧٧ بمبلغ ١٤٥٩ مليون دولار روديسي في اجمالي الناتج القومي . ومن بين الشركات الرئيسية التي لا تزال تقوم بدور رئيسي في قطاع التعديين في الاقليم شركة Falcon Mines Ltd. وشركة Rio Tinto (Rhodesia), Ltd.

شركة Falcon Mines, Ltd.

٢٩ - تملك شركة Falcon Mines عدة مناجم للذهب في الاقليم ، وتفيد التقارير بأنها بدأت في عام ١٩٧٨ برنامجا توسعيا كبيرا في أحد مناجمها في دالني . وينطوى التوسع على حفر مدخل جديد يجعل من الأيسر استخراج الذهب من مستويات أعمق . كذلك تخطط شركة Falcon Mines لانشاء وحدة تبريد ، تقول الانباء أنها ستؤدى الى تحسين أحوال العمل في المستويات الأعمق للمنجم وذلك تسهم في تحسين كفاءة العمال . ولم تتوفر أرقام عن أرباح واجمالي رأس مال مجموعة Falcon في عام ١٩٧٨ .

شركة Rio Tinto (Rhodesia), Ltd.

٣٠ - ذكر ان شركة Rio Tinto اتخذت قرارا في عام ١٩٧٨ بالتوسع في عملياتها لاستخراج النيكل والذهب والزمرد والكروم والنحاس " حالما ترفع الجزاءات " .

٣١ - وفي عام ١٩٧٨ بلغت أرباح Rio Tinto بعد خصم الضرائب ٢٢ مليون دولار روديسي ، وبذلك انخفضت عن ارباح عام ١٩٧٧ التي بلغت ٢٦ مليون دولار روديسي بعد خصم الضرائب . وقد ذكر أن مناجم الزمرد التابعة للشركة قد حققت أرباحا بمستويات مرضية . ومن ناحية أخرى ، فانه بالرغم من أن مناجم الذهب كانت لا تزال تحقق أرباحا في عام ١٩٧٨ فانها عانت من تكاليف التشغيل العادى . وذكر ان مناجم النيكل والنحاس قد تعرضت لآثار " الانتكاس الاقتصادى العام في العالم الصناعى " . وقد أعربت الشركة عن أملها في احتمال ارتفاع أسعار النيكل في عام ١٩٧٩ لانها تتوقع انخفاضا في المخزون منه نتيجة لاضراب العمال في شركة INCO, Ltd. (كانت تعرف من قبل باسم International Nickel Company of Canada, Ltd.) التي تمتلك منجما كندا للنيكل وهي واحدة من المنتجين الرئيسيين للنيكل في العالم .

٣٢ - فضلا عن ذلك فقد أعربت Rio Tinto في تقريرها السنوى لعام ١٩٧٨ عن بعض الارتياح ازاء الدلائل التي تشير الى ارتفاع في الاسعار العالمية للنحاس . وفي العام الماضي كان سعر قضبان اسلاك النحاس قد بلغ ٦٩٧ جنيها استرلينيا للطن المترى في بورصة لندن للمعادن . وقرب نهاية عام ١٩٧٨ بلغ السعر ٧٥٩ جنيها استرلينيا للطن المترى .

٣٣ - وقد اغلقت الشركة مصنعها لانتاج الكروم الحديدي في عام ١٩٧٧ . وبالرغم من أنه قيل أن الشركة تود إعادة فتح المصنع " حالما ترفع الجزاءات " فانها تخشى من أن يكون التقديرات التكنولوجي في صناعة الصلب قد قلل من أهمية انتاج كروم حديدي بنوعية عالية كالذي ينتجه المصنع.

جيم - السوق المالية

٣٤ - ذكرت المؤسسات المالية والاستثمارية أنها قد حققت أداء مرضيا في أنشطتها الاقتصادية . وادعت ثلاثة مؤسسات رئيسية هي Rhodesian Banking Corporation, Ltd. (RHOBANK) و Founders Building Society و RAL Merchant Bank . انها حققت أداء ممتاز في عام ١٩٧٨ .

شركة RHOBANK

٣٥ - تفيد الأنباء بأن شركة RHOBANK التي لها صلات بالمؤسسات المالية في جنوب افريقيا أعلنت أنها حققت أرباحا بلغت ٢٤ مليون دولار روديسي بعد خصم الضرائب في عام ١٩٧٨ ، وهي زيادة كبيرة عن أرباح ١٩٧٧ التي بلغت ١٩ مليون دولار روديسي بعد خصم الضرائب . و قد ارتفعت قيمة اجمالي رأسمالها من ١٨٠ مليون دولار روديسي عام ١٩٧٧ الى ٢٦٨ مليون دولار روديسي عام ١٩٧٨ ، وارتفعت قيمة أصولها الثابتة الاجمالية من ٣٠٣ مليون دولار روديسي عام ١٩٧٧ الى ٢٠٧٦ مليون دولار روديسي عام ١٩٧٨ .

٣٦ - وشددت الشركة في تقريرها لعام ١٩٧٨ على أن الاحتمالات الاقتصادية لعام ١٩٧٩ تعتمد على عوامل سياسية مثل التوصل الى تسوية معترف بها دوليا .

شركة Founders Building Society

٣٧ - تفيد التقارير بأن شركة Founders Building Society التي توفر سلسلة من الخدمات المالية في الاقليم قد زادت استثماراتها في عام ١٩٧٨ بما يزيد على ١٠٠ ملايين من الدولارات الروديسية . وذكر ان استثمارات الودائع المحددة الأجل قد زادت في عام ١٩٧٨ بنسبة ٤٤ في المائة فبلغت ١٨٣ مليون دولار روديسي ، وأن ودائع التوفير قد ارتفعت بنسبة ١٥٧ في المائة فبلغت ٣٢٥ مليون دولار روديسي . وارتفع رصيد الرهونات بمبلغ ٢٥ مليون دولار روديسي الى ٦٦٦ مليون دولار روديسي وتمت الموافقة على ٦١٦ قرضا تبلغ قيمتها ٨٠ ملايين دولار روديسي .

٣٨ - ونتيجة للمعدل العالي لهجرة البيض من الاقليم في عام ١٩٧٨ (ما يربو على ١٨٠٠٠) ، هجر كثير من المنازل والمشاريع التجارية ، مما أدى الى بعض الشك فيما يتعلق بدقة الأرقام التي أصدرتها Founders Building Society وما يزيد من هذه الشكوك ان السيد ل. س. نيوسون مدير الشركة على علاقة وثيقة بالنظام غير الشرعي الذي يعمل دائما على عرض صورة زاهية للحال في الاقليم .

شركة RAL Merchant Bank

٣٩ - RAL Merchant Bank (Rhodesian Acceptances, Ltd. سابقا) ، مؤسسة مالية كبرى داعمة لجميع قطاعات الاقتصاد بما في ذلك الاكتتاب في تمويل الشركات وتقديم المشورة الادارية . وتحدد الشركة وظائفها بوصفها عمليات مصرفية بالجملة مع " شركات ذات مكانة " واعمالا مصرفية تجارية .

٤٠ - وتفيد التقارير بأن أرباح المصرف بعد خصم الضرائب في عام ١٩٧٨ زادت على أرباحه بعد خصم الضرائب في عام ١٩٧٧ وبلغت ١٥ مليون دولار روديسي . وذكر أن قيمة اجمالي رأس المال في السوق في عام ١٩٧٨ قد بلغت ١٣٣ مليون دولار روديسي وأن أصوله الثابتة الاجمالية بلغت ١١٦٢ مليون دولار روديسي .

٤١ - وترى الشركة أن أداءها في عام ١٩٧٨ يبعث على الارتياح بالنظر الى " المناخ السائد في البلد " والذي تجرى فيه العمليات المصرفية . وهي تعتقد أنه " حالما لا تصبح هناك حاجة الى استخدام النقد الأجنبي للاحتياجات غير الانتاجية ، كالاحتياجات العسكرية على سبيل المثال ، فان هذا سيؤدي الى تحسين حالة ميزان مدفوعات [روديسيا الجنوبية] . وتتوقع الشركة أن يتحسن أداءها بدرجة أكبر حالما ترفع الجزاءات .

٣ - الخطط المستقبلية

٤٢ - يعد النظام غير الشرعي ، وكذلك العديد من الشركات العاملة في الاقليم ، استنادا الى ما جاء في التقارير خططا لوضعها موضع التنفيذ حالما ترفع الجزاءات الاقتصادية . وأكثر الخطط طموحا أعدتها النظام غير الشرعي وتتوخى انفاق ٨٢٧٧ مليون دولار روديسي في التنمية الزراعية على مدى خمس سنوات . وقد أعرب النظام غير الشرعي عن أمله في أن تشترك المنظمات الدولية والمصالح الاقتصادية الأجنبية في تمويل الخطة .

٤٣ - وذكر ان النظام غير الشرعي يرى أن الزراعة التجارية هي حجر الزاوية لاقتصاد الاقليم نظرا لصلتها الوثيقة بالقطاع الصناعي والقطاعات التجارية الأخرى . وهكذا فإنه يوصي في هذه الخطة ، بانفاق ٢٦ في المائة من الأموال على الزراعة التجارية بأمل أن يؤدي ذلك فيما بعد الى دفعة الى الامام في القطاعين الصناعي والتجاري اللذين تشترك فيهما المصالح الاقتصادية الأجنبية على مستوى عال بصفة خاصة .

٤٤ - وتشير التقارير أيضا الى أن أموالا ستنفق على ما يعتبره النظام غير الشرعي "مدخـلات ضرورية لتأمين بقاء الزراعة" مثل الطرق وامدادات المياه واصلاح الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لكي يضمن "عمل الزراعة بوصفها صناعة ذات هدف انتاجي"، بيد أن الخطة لا تخصص سـوى حوالي ١٢٥ في المائة للتنمية الريفية، رغم ان حوالي ٨٠ في المائة من سكان الاقليم يعيشون في المناطق الريفية. وينبغي أن يلاحظ أيضا أن الزراعة التجارية في الوقت الراهن تكاد تكـون كلها في أيدي البيض وان ما يقدمه الافريقيون هو القوة العاملة.

٤٥ - وتتوخى الخطة أن "يأتي تمويل تنمية البلد من القروض الدولية والمساعدة الدولية وبصفة أساسية من الأمم المتحدة والبنك الدولي". بيد أن الخطة تتوقع أيضا أن تجتذب تعاون المصالح الاقتصادية الأجنبية بما في ذلك الشركات عبر الوطنية. وبالرغم من التشديد على التنمية الزراعية فإنه يبدو أن الهدف الأساسي هو انشاء هيكل أساسي للتنمية الصناعية ايمانا " بأهمية تنمية اقتصاد المشاريع الخاصة لأنه الأساس لكل ما عداه".

٤٦ - وحتى بدون تسوية سياسية فإنه يبدو أن النظام غير الشرعي قادر على الحصول على القروض الأجنبية بالرغم من جزاءات الأمم المتحدة. كما ذكر في غير هذا المكان (أنظر الفصل الثامن من هذا التقرير، المرفق (A/34/23/Add.1))، أنه نجح في الحصول على قرضين كبيرين على الأقل في عام ١٩٧٨، أحدهما بمبلغ ١٥ مليون جنيه استرليني والآخر بمبلغ ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولا شك في أن هذين القرضين سيستخدمان لدعم المجهود الحربي وربما يستخدمان لدعم الاقتصاد المتدهور.

٤٧ - وفي نيسان/ابريل ١٩٧٩، وقبل الانتخابات التي كان مقررا اجراؤها بموجب اتفاق ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ مباشرة (أنظر الفصل الثامن من هذا التقرير، المرفق (A/34/23/Add.1)) أعلن نظام الحكم غير الشرعي استعراضه الاقتصادي السنوي. ووفقا للأنباء الصحفية فإن هذا الاستعراض يعطي صورة متفائلة عن مستقبل الاقتصاد، مفترضا أنه سيكون هناك تحول ضخم باتجاه التحسن بعد الانتخابات. ويفترض الاستعراض أن التقدم سيتم على أيدي الحكومة غير الشرعية الحديثة الانتخاب "في تحسين حالة الأمن والعمل على رفع الجزاءات الاقتصادية أو تقليلها بدرجة ملحوظة". وعلى سبيل المثال يتكهن الاستعراض بأن قيمة انتاج المناجم وحجمه سيرتفعان هذه السنة بعد تخفيف القيود التجارية. كما أعرب عن الأمل في أنه حالما تتحسن حالة الأمن فـإن الشركات في الاقليم سوف يتحسن أدائها هي الأخرى.

المرفق الثاني *

ناميبيا

المحتويات

الفقرات

٤ - ١	مقدمة
	١ - الأهمية الاقتصادية لناميبيا بالنسبة الى مصالح جنوب افريقيا ومصالح أجنبية اخرى
١٠ - ٥	
١٦ - ١١	٢ - تدابير جديدة اتخذت لادامة الاستغلال
٥١ - ١٧	٣ - استغلال الموارد المعدنية
٦٢ - ٥٢	٤ - استغلال الموارد الزراعية
٦٨ - ٦٣	٥ - استغلال موارد صيد الأسماك

مقدمة

١ - ذكر من قبل ان جنوب افريقيا ومصالح اجنبية اخرى ظلت تسيطر طوال سنوات على القطاعات التجارية للاقتصاد الناميبي . وقد أيدت المصالح الأجنبية احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم ، من الناحيتين السياسية والمالية ، كما شاركت في ممارسة الفصل العنصرى واستفادت منه ، مما يضمن توفير اليد العاملة الرخيصة ، وذلك لقاء الفرصة السانحة لاستغلال موارد الاقليم الواسعة من المعادن وغيرها من الموارد بأرباح هائلة لها ولأصحاب اسهمها ، ويهدف حماية استثماراتها القائمة .

٢ - ومع الزخم الذى احده الاستثمار الأجنبي ، أخذ القطاع التجارى يتوسع بسرعة منذ ١٩٦٠ كما اظهر ذلك اجمالي الناتج المحلي . ووفقا للمعلومات المتوفرة ، فقد ارتفع اجمالي الناتج المحلي من ١٤١٦ مليون راند (١) في ١٩٦٠ الى ٣٧٩٤ مليون راند في ١٩٧٠ ، والى ٩٣٩٠ مليون راند في ١٩٧٧ بالأسعار الحالية . وأن الارباح التي تجنيها المصالح الاقتصادية الأجنبية لا يعاد استثمارها في الاقليم بل يتم تحويلها الى البلاد التي تنتمي اليها تلك المصالح . وتبين المعلومات المتوفرة ان ما بين ثلث ونصف اجمالي الناتج المحلي يتم تحويله سنويا الى مواطن تلك المصالح على هيئة ارباح وفوائد متراكمة لصالح اصحاب الأسهم الاجانب في جنوب افريقيا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية وغيرها . ونتيجة دفع الأجر المنخفضة ونظام الفصل العنصرى القمعي ، لا يزال مستوى المعيشة الافريقي منخفضا بشكل خطير .

٣ - ومنذ حصول انغولا وموزامبيق على استقلالهما ، تفيد التقارير ان المصالح الأجنبية تحاول التأثير على المستقبل السياسي للاقليم لصالحها . وتلمح بعض التقارير الى ان المشكلة الرئيسية هي اعتماد البلدان الغربية على جنوب افريقيا وناميبيا لتزويدها بعدد من المعادن الاستراتيجية الحيوية ، حيث ان المصدر البديل الرئيسي لتلك المعادن بالنسبة للعديد من هذه البلدان هو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ومنذ ١٩٧٦ ، عندما كان احتمال استقلال الاقليم الاسمي ، ان لم يكن الحقيقي ، بيد ووشيكا ، لمحت احدى صحف جنوب افريقيا الى ان من المنتظر ان تؤدي ثروات الاقليم المعدنية ، وخاصة احتياطياتها من اليورانيوم ، الى دفع كبريات الدول الغربية الى ان تضمن اتخاذ ترتيبات سياسية مستقرة . وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٧٧ ، ذكرت صحيفة "التايمز" اللندنية ان غالبية الناس الذين يعملون في صناعة التعدين يرفبون ان يصبح

(أ) الراند الواحد يعادل حوالي ١١٥ من دولارات الولايات المتحدة .

الاقليم مستقلا بمقتضى دستور تورنهال (ب) الذى سيكفل استمرار الروابط الاقتصادية مع جنوب افريقيا ، وان كانوا قد شعروا أن بإمكانهم ان يعيشوا في ظل حكومة تسيطر عليها المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) ما دامت لا تمارس التأميم على نطاق واسع .

٤ - وفي ١٩٧٨ ، اشارت التقارير الى ان شركات التعدين في ناميبيا تسعى الى ضممان مصالحها للمستقبل في الاقليم عن طريق منح الدعم المالي لتحالف تورنهال الديمقراطي ، وهو الحزب السياسي في ناميبيا الذى يؤيد جنوب افريقيا ويحظى بتأييدها . وقد ذكرت مقالة نشرت في صحيفة " واشنطن بوست " في عدد ١١ الصادر في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ انه بالرغم من سرية المصادر المالية للحملة الانتخابية الهادفة لتحالف تورنهال الديمقراطي . (انظر الفصل التاسع من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرات ١٣ - ١٣٦ (A/34/23/Add.2)) ، فمن المعتقد ان قدرا كبيرا من التمويل يأتي من احزاب ومؤسسات محافظة في اوروبا الغربية ومن مؤسسات تعدينية في ناميبيا . وحسب المعلومات المتوفرة ، فان احد العناصر المركزية في برنامج تحالف تورنهال الديمقراطي هو تقبل نظام الأعمال التجارية الحرة .

١ - أهمية ناميبيا الاقتصادية بالنسبة الى مصالح جنوب افريقيا ومصالح اجنبية اخرى

٥ - يجب عدم التقليل من أهمية موارد ناميبيا بالنسبة لمصالح جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الأجنبية . فوفقا للمعلومات المتوفرة ، كانت ناميبيا في منتصف السبعينات ، من حيث قيمة الناتج ، رابع اكبر مصدر للمعادن في العالم بعد جنوب افريقيا وزاير وزامبيا ، حيث انها تنتج ١٦ في المائة من ناتج العالم من الماس ، و ٣ في المائة من اليورانيوم ، و ١ في المائة من كل من الكاديوم والرصاص والخرصين والنحاس . وبالإضافة الى ذلك ، يعتقد ان احتياطي ناميبيا من اليورانيوم والزنك والماس يشكل ٥ بالمائة من مجموع الاحتياطي في العالم ، وان احتياطيها من الفضة يشكل ٢ في المائة من مجموع احتياطي العالم . وان احتياطيها من الرصاص والكاديوم يشكل ١ في المائة منه . ولا تتوفر أية معلومات عن مدى احتياطيها من النحاس والرصاص ، وهما من الرواسب الرئيسية الاخرى التي يجرى استخراجها الآن ، ولا عن الرواسب القليلة الكمية ، ومن بينها البيريليوم

(ب) ان استعمال الالقب الرسمية أو المصالحات المستعملة في جنوب افريقيا على اساس التصنيفات التي تستعملها جنوب افريقيا دون وضعها بين علامتي اقتباس لا يعني بأي حال من الأحوال ان الأمم المتحدة تعترف بالوضع القائم . وللإطلاع على المزيد من المعلومات عن دستور تورنهال ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٩٨-١٠٧ و ١١٢ .

والبزموت والليثيوم والمنغنيز والمولبيدوم والتانتاليت والقصدير والفاناديوم والولفرام ، وجميعها ذات قيمة استراتيجية او صناعية بالنسبة للضرب . فللبيريلايوم والليثيوم مثالا تطبيقات نووية ، بينما يستخدم الفاناديوم والمولبيدوم في صناعة الصلب ، ويستخدم الولفرام في صناعة المواد القاطمة والمقاومة للتآكل .

٦ - وفي أواخر ١٩٧٨ ، اشارت التقارير الى ان الاحتياطي من الماس واليورانيوم ، وهما اثنان معدنين في الاقليم ، قد تجاوز التوقعات السابقة بدرجة كبيرة . وفي ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، افادت صحيفة " الفاينانشال ميل " (الصادرة في جوهانسبورغ) ان شركة Consolidated Diamond Mines Of South West Africa, Ltd. (CDM) التي تسيطر على الناتج من الماس في الاقليم (انظر الفقرات ٢ - ٢٢ ادناه) ، قد ادعت بشكل شبه رسمي ان احتياطيها الرسوبي لن يدوم اكثر من ١٠ الى ١٥ سنة اخرى . الا ان المراقبين غير الرسميين قد اعتبروا ذلك تصريحاً يصور الواقع على نحو اقل من الحقيقة . وعلاوة على ذلك ، تقوم الشركة الآنفة الذكر منذ شهر آب / اغسطس ١٩٧٨ (انظر الفقرة ١٦ ادناه) بتوسيع انشطتها التنقيبية الى داخل الاقليم ، حيث يحتمل التثبيت من وجود مزيد من احتياطيات الماس .

٧ - وفيما يتعلق باليورانيوم ، ذكرت المقالة انه لا يمكن سوى تقديم تقدير تقريبي جدا لاحتياطيات اليورانيوم المحتمل وجودها بشكل نهائي في الاقليم ، حيث انه يتم باستمرار التثبيت من وجود كميات احتياطية جديدة ذات نوعية متفاوتة . الا انه لدى اجراء الحسابات على اساس الخطط المعروفة واحتمالات المستقبل ، اعتبر انه بحلول عام ١٩٩٠ قد يبلغ الناتج . . . ١٥ طن متري من اوكسيد اليورانيوم سنويا ، اى ما ينوف على اربعة اضعاف انتاج جنوب افريقيا لعام ١٩٧٧ .

٨ - وقد افادت التقارير سابقا (ج) ان جنوب افريقيا هي المصلحة الأجنبية التي تجني اكبر الفائدة من الاستغلال الاستعماري لناميبيا . وحسبما جاء في دراسة اعدتها البروفسور ولغفانغ هـ . توماس (د) ، وهو استاذ سابق في جامعة غرب الكاب طرد من جنوب افريقيا في ١٩٧٧ بسبب آرائه ، فان جنوب افريقيا قد تغفلت في كل جانب من جوانب الاقتصاد الناميبى وشجعت على انشاء

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثاني .

(د) " التنمية الاقتصادية في ناميبيا : نحو استراتيجيات مقبولة من اجل ناميبيا المستقلة " (ميونيخ ، ١٩٧٨) Economic Development in Namibia : Towards acceptable strategies for an independent Namibia (Munich, 1978) .

شركات تجارية خاصة واقعة الى حد كبير تحت سيطرة جنوب افريقيا وتعمل في الزراعة والتعدين - وصيد الاسماك ، وكذلك في القطاعين التجاري والمالي المحليين . وقد تم ، عن طريق هذه الانشطة الاقتصادية ، تحويل صاف للارباح الى جنوب افريقيا بمبالغ ضخمة . وقد أشار البروفسور توماس ، في معرض تحليله لتفلغل جنوب افريقيا في الاقتصاد ، ان ابناء جنوب افريقيا (من افراد وشركات على السواء) يملكون قسما كبيرا من الأراضي الواقعة في مناطق البيض ، اما ملكية غيابية أو عن طريق ابناء جنوب افريقيا المقيمين في ناميبيا . كما يسيطر ابناء جنوب افريقيا على حوالي ٤٠ في المائة من مجموع رأسمال الاسهم في شركات التعدين ، وقراءة ١٠٠ في المائة من مجموع رأس المال في قطاع صيد الاسماك . وازضافة الى ذلك ، فان فروع الشركات التجارية التي تملكها او تديرها جنوب افريقيا ، او الشركات التابعة لها ، تسيطر على البناء والتجارة والمالية ، في حين ان السكك الحديدية والموانئ وشركات الطيران وشبكة الاذاعة والبريد ومصحة الاتصالات السلكية واللاسلكية هي جميعها جزء من الشركات الحكومية في جنوب افريقيا . وتخدم ناميبيا جنوب افريقيا ايضا كمصدر للمعادن الخسيسة ، وبخاصة الخارصين والقصدير والرصاص ، وكسوق اسيرة لصادرات جنوب افريقيا ، وبخاصة من المواد الغذائية والسلع المصنعة ، وبأغلب الأحيان بأسعار تزيد كثيرا عن الاسعار السائدة في السوق العالمية . ويزود الاقليم جنوب افريقيا ، بالازضافة الى ذلك ، بمدخول من القطع الاجنبي من الصادرات ، مما يخفف من وطأة العجز في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه جنوب افريقيا نفسها .

٩ - وحتى عام ١٩٧٨ ، عندما تم تحويل ضبط حساب جنوب غرب افريقيا الى الحاكم الاداري العام ، عمدت جنوب افريقيا الى الجباية المباشرة للضرائب المفروضة على الدخل المكتسب فسي الاقليم ، بما في ذلك الضرائب المفروضة على الشركات ، والمناجم ، والتنقيب والمطالبات ، والصادرات من الماس ، والارباح من الماس والارباح غير الموزعة ، والطوايح والحوالات والايحارات .

١٠ - وفي ١٩٧٧/١٩٧٨ قدر ان جنوب افريقيا قد قامت بجباية ٧٣٠ مليون راند من الضرائب المفروضة على مناجم الماس فقط ، بالازضافة الى حوالي ١٠ مليون راند من الضرائب التي فرضت على المناجم الأخرى . ويفيد البروفسور توماس ان المناجم الأخرى دفعت ضرائب اقل بسبب خفض التقديرات ، وبخاصة بالنسبة الى المناجم المستغلة حديثا ، كمنجم شركة Rössing Uranium, Ltd. ، مما مكن المناجم الجديدة من حذف كمية رأس المال المستثمر من ارباحها الخاضعة للضرائب (انظر الفقرة ٤٣ ادناه) .

٢ - تدابير جديدة اتخذت لادامة الاستغلال

١١ - سبق ان جاء في التقارير (هـ) ان جنوب افريقيا ، وان كانت قد نقلت اسميا السيطرة على

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرتان ١٠٥ - ١٠٦ .

ناميبيا الى الحاكم الادارى العام ، فان حكومتها في الواقع هي التي تعين هذا الحاكم الذى يعمل تحت سلطتها . وفي عام ١٩٧٨ ، قام الحاكم الادارى العام ، من جملة ما قام به ، برفع الحظر على التنقيب عن المعادن في الأوطان من قبل اى شخص ما عدا شركة Bantu Mining Corporation of South Africa (BMC) ، وهي شركة شبه تابعة للدولة ، وذلك باسم تطوير المناطق " المختلفة " (أى الافريقية) من الاقليم وسهدف دمج الافارقة في القطاع التجارى ، مما جعل تلك المناطق مفتوحة امام المصالح الأجنبية .

ألف - First National Development Corporation (الشركة الانمائية الوطنية الاولى)

١٢ - انشأ الحاكم الادارى العام في ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ الشركة الانمائية الوطنية الاولى (اينوك) . وهذه الشركة مخولة ، بموجب تشريع التمكين ، سلطة الاستيلاء على اعمال جميع الشركات الانمائية الموجودة حاليا في الاقليم (٩) ، وعلى موجوداتها والتزاماتها ، وبالعمل في كافة انحاء الاقليم ، مع اعطاء الاولوية للمناطق غير المطورة . وللمساعدة على تطوير الاقليم ، من المقرر ان تقوم الشركة بتزويد الشركات التجارية برأس المال وبالتخطيط للمشاريع وتنفيذها وتمويلها بنفسها عند ما تدعو الحاجة لذلك ، على ألا تتنافس مع المؤسسات المالية القائمة او تحل محلها ، أو تقرض مالا لشركات التعدين ، بل تعمل بصفة رئيسية في مجالات تجتذب المؤسسات المالية الخاصة او في مشاريع ذات اهتمام وطني او اقليمي مزعوم . ويتكون مجلس الادارة ، الذى يقوم الحاكم الادارى العام بتعيينه ، من ممثلين لفئات السكان .

١٣ - غير انه يبدو ان احدى وظائف الشركة هي اقراض المال للمصالح التابعة للبيض ، مديمة بذلك ابعاد الافارقة عن القطاع التجارى ، مادامت القروض لا تمنح الا للمقترضين الذين يملكون ما يكفي من رأس المال لاثبات انهم موضع ثقة ولتوفير الضمانة والتغطية اللازمين . وبسبب الاجور المنخفضة ونظام الفصل العنصرى القمعي في الاقليم ، فان عدد الافارقة المستوفين لهذا الشرط قليل ان لم يكن معدوما .

١٤ - وعند ما تأسست الشركة ، كانت الشركات الانمائية قد نفذت ٦٥ مشروعا عمل فيها ٣٥٠ من البيض و ٤٠٠ من الافارقة واستثمر فيها ما مجموعه ٤٥ مليون راند . ومن المقرر ايضا ان تصبغ الشركة قناة لرأس المال الاستثمارى الاجنبى . وتفيد التقارير انها ، حتى كانون الثانى /يناير ١٩٧٩ قد تلقت فعلا استفسارات من ارباب صناعة اجانب مهتمين باقامة مصانع في الاقليم لانتاج سلع للتصدير الى بلادهم .

The Bantu Investment Corporation (BIC), Rehoboth Investment and (و)
Development Corporation (RIDC), Coloured Development Corporation (CDC), Ovamboland
. Development Corporation (ODC) and Fkuliko Kavango, Ltd.

١٥ - وعلى حد ما هو معروف ، قامت الشركة منذ ذلك الوقت وحتى الآن بإنشاء ثلاث مؤسسات تجارية على اقل تقدير : معصرة ومصفاة للنفط في كافانغولاند (٣ ملايين راند) يعمل فيها ٨٠ افريقيا ؛ ومشروع للرى ، ايضا في كافانغولاند (٢ مليون راند) يعمل فيه في النهاية ٢٨٠ افريقيا ؛ ومعمل لنسج صوف القركول في داماراالاند (١٢٣ .٠٠٠ راند) يعمل فيه ٤٧ افريقيا . وحسبما هو معروف ، لم يتم منح أية قروض للافارقة لاقامة مؤسساتهم التجارية الخاصة بهم .

باء - التنقيب عن المعادن في الأوطان

١٦ - قام الحاكم الادارى العام في آب/اغسطس ١٩٧٨ برفع الحظر عن التنقيب في الأوطان . ويفيد تقرير نشر في عدد ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ من صحيفة " فاينانشال ميل " الصادرة في جوهانسبورغ ان هذا الاجراء قد دفع شركات من جنوب افريقيا وغيرها من الشركات الاجنبية للاسراع في تقديم الطلبات في كافة انحاء داماراالاند وكاوكولاند وكافانغولاند وبوتشمانلاند وهيريرولاند للتنقيب عن الماس واليورانيوم والمعادن الخسيسة . وأفاد التقرير ان شركة Consolidated Diamond Mines of South West Africa, Ltd. (CDM) قد طالبت فعلا بكامل كافانغولاند وبوتشمانلاند تقريبا من اجل الماس ، وان مالا يقل عن ست من كبريات مؤسسات التعدين قد باشرت أعمال البحث عن مواد اليورانيوم المنشئية . بيد ان التقرير قد اشار الى ان التنمية الحقيقية تتوقف في نهاية المطاف على نتيجة سياسة ايجابية ، وانه حتى ذلك الحين ، لن تواصل برامج التنقيب العلنية سوى مجموعات التعدين الأكثر اقداما . غير انه بمجرد التوصل الى " تسوية سياسية مقبولة " ، " قد يتحول تيار التنمية البطيء الى سيل جارف " .

٣ - استغلال الموارد المعدنية

الف - لمحة عامة

١٧ - وسبب غنى الاقليم بالمعادن ، فان اكثرية الشركات الاجنبية التي تعمل في الاقليم منخرطة في التعدين . وعلى حد ما هو معروف ، يوجد ٢٤ شركة كبرى للتعدين لها اما مصالح متحكمة أو مصالح اقلية في مناجم الاقليم الرئيسية (انظر التذييل) . ومن هذه الشركات هناك ١٢ شركة لجنوب افريقيا ، و ٥ تتخذ مقرها في الولايات المتحدة ، و ٣ في كندا ، و ٢ في المملكة المتحدة وواحدة في كل من فرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية . وبالإضافة الى ذلك ، افادت التقارير ان حوالي ٣٥ شركة كانت تقوم بأعمال التنقيب في ١٩٧٧ ، بينما لا تزال شركات اخرى تبحث في امكانيات الاستثمار . ولا توجد شركة تعدين ناميبية صرف ، كما انه لا يملك اى من الافارقة اسهما في اى من شركات التعدين .

١٨ - وبالرغم من ان التعدين هو اكبر مساهم مفرد في الاقتصاد ، حيث ساهم بنسبة ٦٠ في

المائة تقريبا من الصادرات في ١٩٧٧ (٤٠٠ مليون راند) ويساهم بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل من اجمالي الناتج المحلي في كل عام تقريبا منذ ١٩٦٧ ، فانه يساهم بأقل من ٦ في المائة من مجموع التوظيف ويقسط صغير نسبيا من مجموع الدخل الافريقي . وفي الواقع تفيد دراسة اعدت في ١٩٧٤ ان شركات التعدين العاملة في ناميبيا تدفع فقط من ١٥ الى ٢٥ في المائة من مجموع دخلها رواتب (وهذه اقل حتى من تلك التي تدفعها شركات التعدين العاملة في جنوب افريقيا) ، فتحصل بذلك على مردود اعلى لرأس المال المستثمر .

١٩ - ولا تتوفر اية بيانات رسمية عن القيمة الفعلية للناتج من المعادن . غير ان التقارير الأخيرة تتفق في الرأي بوجه عام على ان قيمة كافة المعادن في ١٩٧٧ بلغت ٤٠٠٠ مليون راند على الاقل ، كانت حصة الماس فيها ٢٠٠٠ مليون راند وحصة اليورانيوم ١٥٠٠ مليون راند على الاقل (انظر الجدول ١ ادناه) . فاذا كانت هذه الارقام دقيقة اساسا ، فسيمني ذلك ان القيمة الاجمالية لانتاج المعادن قد ارتفعت بحوالي ثلاثة امثال بين ١٩٦٤ و ١٩٧٧ ، باستثناء اليورانيوم (حوالي اربعة امثال مع اليورانيوم) ، وأن قيمة الناتج من الماس قد ارتفعت ايضا اربعة امثال .

الجدول ١

ناميبيا : القيمة التقديرية لانتاج المعادن ، ١٩٦٤ - ١٩٧٧
 (بملايين الراندات)

المعدن	١٩٦٤	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٧
الماس	٥٤٠	٥٩٩	٥٦٨	٩٧٠	١٤٩٧	١٢٣٦	٢٠٠٠
النحاس (المنقى)	١٩٨	٢٨٨	٢٠٨	٢١٥	٤٤٥	٤٤٦	٠٠٠
الرصاص (المنقى والمركز)	١٣٧	١٥٢	١١٣	١٤٨	١٨٩	٢٤٠	٠٠٠
الزنك	٧٥	٩٩	٩٧	١٠١	٢٢٢	٣٣٦	٠٠٠
الفضة	١٣	٢٠	١٩	١٨	٢٨	٤٨	٠٠٠
القصدير	٠٩	٢٧	٢٣	٢٨	٢٦	٣٩	٠٠٠
الفاناديوم	١٦	١٣	٢٧	١٩	٢١	٢٦	٠٠٠
الزرنبيخ	—	٠٤	٠٤	٠٤	١٥	١٣	٠٠٠
اليورانيوم	—	—	—	—	—	—	١٥٠٠ (أ)
المجموع	٩٨٩	١٢٠٢	١٠٥٩	١٥٠٣	٢٤٤٣	٢٣٨٤	٤٠٠٠ (أ)

المصدر : بالنسبة للفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٤ : ولفغانغ ه . توماس ، المرجع الآنف الذكر ؛
 ولسنة ١٩٧٧ : مقتطف من عدة مصادر .
 (أ) رقم تقديري .

باء - الماس

٢٠ - ان الناتج من الماس ، وهو حتى الآن الدعامة الأساسية لقطاع التعدين ، تسيطر عليه تماما شركة De Beers Consolidated Mines, Ltd. التابعة لجنوب افريقيا ، وذلك من خلال شركة ناميبية تابعة لها ومملوكة لها بالكامل ، هي Consolidated Diamond Mines of South West Africa, Ltd. (CDM) وتعتبر شركة De Beers اكبر منتج للماس في العالم وتسوق انتاجها عن طريق منظمة البيع المركزية ، وهي شركة اخرى تابعة لها تدير انتاج معظم العالم الغربي من الماس . ومنظمة البيع المركزية مسؤولة عن تحديد مستويات اسعار الماس في الاسواق العالمية .

٢١ - وفي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ قامت شركة CDM ، التي كانت تستخرن الماس لعدة سنوات بنسبة ثابتة تقريبا قدرها ١٦ مليون قيراط سنويا ، بزيادة انتاجها الى مليوني قيراط ، معظمها من ماس المجوهرات . وفي الوقت نفسه ، رفعت منظمة البيع المركزية متوسط سعرها للماس بنسبة ٣٢ في المائة بالمقارنة بسنة ١٩٧٦ ، مما جعل مجموع ايرادات شركة CDM ، يبلغ ٢٠٠٠ مليون راند في ١٩٧٧ حسب افادة معظم المصادر ، و ٢٥٠ مليون راند في ١٩٧٨ ، تمتعت خلالها بأسعار الماس المرتفعة طوال ١٢ شهرا (ز) . وقد افادت التقارير ان ارباح شركة CDM بعد خصم الضرائب بلغت ١٣٦٥ مليون راند في ١٩٧٧ ، اي ٢٢ في المائة من صافي ارباح شركة De Beers (٦٢٣٠ مليون راند) . ومع ان شركة CDM تدعي انها تدفع ٦٧ في المائة من اجمالي ايراداتها ضرائب ورسوما جمركية ومبالغ مفروضة على الأرباح ، فان سوابق تشك في صحة هذا الرقم .

٢٢ - ومنذ ١٩٧٧ ، وانتظارا لاستقلال ناميبيا ، بدأت شركة De Beers تبني صورة جديدة عن نفسها تتفق مع مفاهيم المصالح المحلية للبيض ، مثل DTA . وفي ١٩٧٧ ، اعلنت شركة De Beers انها تخطط لاقامة شركة تابعة لها في ناميبيا يتم تمويلها جزئيا بواسطة ارباح شركة CDM من الماس ، لكي تخطم بمشاريع جديدة تكون الأولوية فيها لمشاريع التعدين (ح) . واذا ما ازدهرت الشركة الفرعية ، فستبدل محاولات لاثارة اهتمام المقيمين المحليين بأن يصبحوا مساهمين . كما نقلت شركة CDM مكتبها الرئيسي من كمبرلي الى وندهورك ، وستقوم باجراء مسح معدني شامل مدته خمس سنوات وكلفته ٠٥ ملايين راند ، تأمل ان يؤدي الى اكتشاف مناجم جديدة يستفيد منها ما اطلق عليه اسم " المجتمع بأكمله " . وقد افادت التقارير فيما بعد ان شركة De Beers قد خصصت ٢٥٠ مليون راند لتنوع انشطتها في الاقليم .

(ز) حسبما جاء في صحيفة " نيويورك تايمز " في عددها الصادر في ٩ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، فان ايرادات شركة CDM لعام ١٩٧٧ قد تجاوزت ٤٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، اي ٣٤٧ مليون راند .

(ح) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثاني ، الفقرتان ١٦ - ١٧ .

٢٣ - وقد افادت صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر في ٩ آب/اغسطس ١٩٧٨ ان شركة CDM قد بدأت ايضا توظيف عمال افارقة اكثر مهارة ، وترفع الافارقة غير المهرة ، وتوفير السكن لعدد محدود من اسر العمال . وكانت شركة CDM تقوم ايضا بتشجيع قدر محدود من الدخ ، كالسمّاح للافارقة باللعب في ملعب الغولف الذي تمتلكه الشركة . وقد كان هذا الاجراء يمثل توجه جنوب افريقيا نحو الغاء الفصل العنصرى التافه . كما ادعت شركة CDM انها قد زادت متوسط الأجر للافارقة بحيث اصحت ٢٣٥ راندا في الشهر ، وقد اشير الى ان من المحتمل ان يكون ذلك اعلى اجر في الصناعة لغير البيض في افريقيا جنوب الصحراء . ويشير المقال الى ان الاجور الافريقية قد ذلت في الواقع دون اجور البيض بدرجة كبيرة في شركة CDM . فعلى سبيل المثال ، فان الافريقي الذي يتقاضى اعلى اجر ، والذي كان قد وظف قبل ثلاثة اشهر فقط من ظهور تقرير الصحيفسة ، يبلغ راتبه ٦٠٠ راند فقط في الشهر ، اى اقل من نصف راتب مدير ابيض .

جيم - المعادن الخسيصة

٢٤ - ان المعادن الخسيصة الرئيسية التي يجرى استخراجها في ناميبيا هي النحاس والرصاص والزنك والفضة والقصدير والفاناديوم والزرنيخ . اما البيريليوم والبزموت والليثيوم والمنغنيز والموليبدوم والتانتاليت والتنغستن فتستخرج بكميات اقل . وعلى الرغم مما يقال عن وجود احتياطي كبيرة من خام الحديد المنخفض الرتبة في الشمال ، فان استفلالها لا يعتبر ذا جدوى بعد . ويصدر النحاس على شكل حبيبات لتنقيته في اوروبا أو أمريكا الشمالية ، وهو اجراء يوفر على الشركات الاجنبية نفقة اقامة معامل للتنقية في الاقليم ، الا انه يكفل ان نسبة كبيرة من القيمة الكامنة لصادرات الاقليم من المعادن تضيع على الاقتصاد الوطني . ومع انه لا تتوفر اية معلومات رسمية عن وجهة الصادرات ، فقد قدر بشكل غير رسمي ان معظم ناتج النحاس المحبب يشحن الى بلجيكا واليابان والولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ؛ وان الرصاص المنقى يشحن الى ايطاليا والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ؛ وأن فنادات الرصاص الخام والليثيوم الخام تشحن الى جمهورية المانيا الاتحادية .

٢٥ - وان واردات جنوب افريقيا الرئيسية من المعادن الناميبية لاستخدامها الذاتي هي الرصاص (٥٠ في المائة من مجموع الناتج) والزنك (٩٠ في المائة) . ويبيع ناتج الاقليم من القصدير بدرجة كبيرة الى شركة Iron and Steel Corporation of South Africa (ISCOR) لجمع الصلب التابع لها .

٢٦ - وقد كان قطاع المعادن الخسيصة يقع بشكل تقليدى تحت سيطرة شركة Tsumeb Corporation, Ltd. التي تديرها شركة AMAX, Inc. وشركة The Newmont Mining Corporation of the United States والتي بلغت نسبة انتاجها ما يزيد عن ٩٠ في المائة من مجموع الناتج من المعادن الخسيصة . وفي السبعينات زادت شركة جنوب افريقيا شبه الحكومية والخاصة من اهتمامها النسبي بانتاج النحاس والقصدير والزنك ، في حين ان شركة Falconbridge Nickel Mines, Ltd. وهي احدى كبريات الشركات الكندية ، اصبحت ايضا تعمل بهذه المعادن على نطاق كبير .

٢٧ - وقد جعلت جنوب افريقيا من الاستثمار في مجال استخراج المعادن الخسيسة شيئا جذابا للغاية بغية ضمان الدعم المالي والسياسي للشركات الأجنبية . ووفقا للمعلومات المتوفرة فان جنوب افريقيا تفرض على الشركات الاجنبية التي تعمل في ناميبيا ضرائب اقل من تلك المفروضة في جنوب افريقيا نفسها ، وتسمح بشطب مقادير سخية من النفقات الرأسمالية من الأرباح الاجمالية الجارية ولا تتطلب اشتراك الحكومات في الشركات الأجنبية . فضلا عن ذلك ، وحسب افادة احد المصادر ، فان جنوب افريقيا تتطلع الى امكانية وجود قوة عاملة طيبة ، كما انها لا تفرض اي ضغط على الشركات لكي تصنع المعادن محليا ، الأمر الذي يمكن ان يكون اكثر تكلفة بالنسبة لها ، كما انها لا تفسر اي قيد على الناتج . وقد كان اثر هذه السياسات تمكين الشركات الأجنبية من اثناء نفسها على حساب مصالح الاقليم .

الناتج

٢٨ - ولا تتوفر أية معلومات رسمية فيما يتعلق بالناتج من المعادن الخسيسة . وحسب التقديرات ، فقد ارتفع الناتج من النحاس ارتفاعا كبيرا في ١٩٧٧ (انظر الجدول ٢ ادناه) بالرغم من الأسعار العالمية المنخفضة ، مما ادى الى اغلاق منجم او تجهاز للنحاس الذي اكتشفته حديثا مجموعة شركات Johannesburg Consolidated Investment Companies, Ltd. (JSI) الا ان ناتج الزنك والرماس قد انخفض ، بينما بقي ناتج القصدير ثابتا .

الجدول ٢

ناميبيا : انتاج المعادن ، ١٩٧٣ - ١٩٧٧
(بالأطنان المترية)

المعدن	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الكادميوم	١٠٤	١١٤	١٠٢	٨٣	٨٧
النحاس (انتاج المناجم)	٢٨ ٨٠٠	٣٣ ٢٠٠	٣٤ ٩٠٠	٤٣ ٥٠٠	٥٠ ١٠٠
النحاس (المصهور)	٣٦ ٠٠٠	٤٦ ٦٠٠	٣٦ ٤٠٠	٣٦ ١٠٠	٤٦ ٢٠٠
الرماس (انتاج المناجم)	٦٣ ٣٠٠	٥٧ ٢٠٠	٥٣ ١٠٠	٤٦ ٤٠٠	٤١ ٢٠٠
الرماس (المنقى)	٦٣ ٧٠٠	٦٤ ٢٠٠	٤٤ ٣٠٠	٣٩ ٦٠٠	٤٢ ٧٠٠
القصدير (انتاج المناجم)	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠
الزنك (انتاج المناجم)	٣٣ ٩٠٠	٤٤ ٩٠٠	٤٥ ٦٠٠	٤٥ ٥٠٠	٣٨ ٣٠٠

المصدر : Metallgesellschaft AG, Metal Statistics, 1967-1977. 65th edition

(Frankfurt Am Main) .

التطورات الأخيرة

٢٩ - بالرغم من الهبوط في الأسعار العالمية تبين التقارير أن شركات جنوب افريقيا والشركات المتعددة الجنسية تصعد مع ذلك أنشطتها التنقيبية في الاقليم توقعنا لانتعاش في القطاع بشكل عام . وقد حدد تقرير نشرته في عدد ١ ايلول / سبتمبر صحيفة " تايمز " اللندنية الشركات التالية على أنها قائمة بالتنقيب : شركة Anglo American Corporation of South Africa, Ltd. ، التي تدعي أنها اكتشفت الشذوذ الخاص بالنحاس والرصاص والزنك في جنوب الاقليم ؛ وشركة Gold Rand Mines, Ltd. ، التي تقوم بالبحث عن النحاس ؛ وشركة Fields of South Africa, Ltd. ، التابعة لجنوب افريقيا ، والحائزة لامتياز شمالي سواكوموند يحتمل وجود القصد يرفيه ؛ وشركة Falconbridge Nickel Mines, Ltd. الكندية التي تمتلك وتشغل بالفعل منجم Oamites للنحاس؛ وشركة Cominco, Ltd. الكندية ؛ وشركة Asarco, Inc. التابعة للولايات المتحدة (المعروفة سابقا باسم American Smelting and Refining Company وشركة Bethlehem Steel التابعة للولايات المتحدة . وتعمل الشركات الثلاث الأخيرة في الاقليم عن طريق شركات التنقيب ، المعروفة على التوالي باسم Eland Mining و Mission و Ebcو Mining Company .

٣٠ - ويقال أن شركة Tsumeb Corporation قد استأنفت أعمالها في منجم كومبات الصغير للنحاس ، الذي كان قد تم وضعه تحت الرعاية والصيانة في ١٩٧٦ ، وأن منجم كلاين أوب Klein Aub للنحاس مستمر بكامل مستويات الانتاج ، وذلك كدليل آخر على انبعث جديد في القطاع . واستنادا الى ما قاله المدير العام لشركة Tsumeb ، كان منجم كومبات قد أغلق لأن الدرجة المنخفضة للخام المنتج قد جعل المنجم غير مربح ؛ الا أنه قد تم اكتشاف كتلة خام غني من نوعية عالية الدرجة ، مما جعل الانتاج أمرا مجديا من جديد .

٣١ - وتوقعا لاستقلال الاقليم ، فان الشركات الأجنبية المشتركة في استخراج المعادن الخسيسة بدأت تعدل سياساتها العمالية سعيا منها لتحسين صورتها ولضمان قبول شركاتها من قبل حكومة جديدة . وتفيد التقارير أن شركة Tsumeb Corporation على سبيل المثال ، التي تستخدم ٥٠٠٠ افريقي وتعد ثاني أكبر شركة تستخدم الأفارقة بعد شركة CDM ، قد زادت الاجور ، وبدأت تلغي تدريجيا نظام العمال المهاجرين ، وشرعت تنفذ مشروعا اسكانيا ، ستبلغ كلفته ٥٤ ملايين راند ، للعمال الأفارقة وأسرههم ، كما ساهمت في انشاء ملعب رياضي ومدرسة ثانوية للأفارقة في بلدة تسوميب .

٣٢ - وستألف المساكن الجديدة للعمال الأفارقة التي يجري بناؤها بالاشتراك مع بلدية تسوميب ، في نهاية الأمر ، من ٥٠٠ منزل ، كان قد تم بناء ١١٧ منزلا منها بحلول ١٩٧٦ ، وتم شغل ١٧ منها بحلول ١٩٧٧ . ومن المقرر أن ينتقل ٦٠ افريقيا آخرين مع عائلاتهم الى المنازل الجديدة . ومن المقرر أن يتوفر ٤٠ منزلا آخر في ١٩٧٨ . وفي ١٩٧٧ ، أفادت التقارير انه قد تم استحداث جدول غير عنصرى للاجور والرواتب يشمل كافة الموظفين ، بما في ذلك المستخدمون بنظام المياومة ، وأصبح الأفارقة يدرسون أخيرا في أعمال كانت في الماضي مقصورة على البيض . فعلى سبيل المثال ،

تم تدريب ٣٠ أفريقيًا بوصفهم مساعدين حرفيين ، كما تم تدريب ٣٧ أفريقيًا بوصفهم رؤساء فريق تحت أرغبي ، وتم ترفيع ٣٢ أفريقيًا الى فئات تتطلب مهارات تقنية .

٣٣ - وظلت شركة تسوميب تدفع أجورًا منخفضة . ومع انه لا تتوفر أية معلومات عن الاجور التي دفعتها شركة تسوميب في ١٩٧٨ ، فمن الملاحظ انه حتى لو كانت شركة تسوميب قد ضاعفت الاجور التي دفعتها للافارقة بين ١٩٧٥ و ١٩٧٨ ، فان تلك الاجور كانت ستتمشى بالكاد مع غلاء المعيشة . وقد نقل عن تقرير سري أعدته في ١٩٧٥ شركة Anglo American Corporation بصدده مفاوضات محتملة لشراء حصة شركة AMAX في شركة Tsumeb ان الاجور التي دفعت الى العمال الأفارقة في شركة Tsumeb في ذلك العام كانت لا تتناسب مع الاجور التي تدفع في عمليات مشابهة في جنوب أفريقيا ، وانه قد افترض وجوب مضاعفة الاجور لكي تصبح متناسبة مع الاجور الأخرى المماثلة . وأفاد التقرير في تحليله للاجور انه في ١ نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، كان أقل العمال أجرا في شركة Tsumeb يتقاضى حوالي ٢٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في الشهر . وفي مقابل ذلك ، أفادت التقارير أن متوسط ما كان يتقاضاه عمال المناجم الأفارقة في جنوب أفريقيا كان يبلغ ١٠٧ (من دولارات الولايات المتحدة في الشهر ، بينما حدّ الفقر لعائلة أفريقية تقطن المدن في ناميبيا كان يقدر بمبلغ ١٦٢ من دولارات الولايات المتحدة في الشهر .

٣٤ - وذكر التقرير أيضا أنه لم تتم الاستفادة بشكل فعال في شركة Tsumeb من العمال الأفارقة عدا الشغيلة وحاملي المعدات وسائقي المركبات ، حيث أن الفئة الأخيرة هي الوحيدة التي تتطلب أكثر من الحد الأدنى من التدريب .

٣٥ - وفي نهاية ١٩٧٨ ، أدت الاجور المتدنية المدفوعة الى عمال المناجم الأفارقة ، بالإضافة الى أنواع أخرى من المظالم ، الى سلسلة من الاضطرابات . ففي أعقاب اضراب عمالي واسع النطاق في منجم روسنغ (انظر الفقرة (٥ أدناه) ، نشبت الاضرابات في منجم أويس للقصدير ، الذي تمتلكه شركة ISCOR ، وفي منجم كرانترزبرغ للتفستين ، الذي تمتلكه شركة Nord Resources Corporation وشركة Bethlehem Steel Corporation الأمريكيتين . وطبقا لما أوردته التقارير ، انتهى الاضراب الذي قام به ٣٠٠ من العمال الأفارقة في أويس بعد أن وافقت الادارة من بحث مشاكلهم مع لجنة عمال مؤلفة من تسعة أعضاء . الا انه في كرانترزبرغ ، سرح العمال الـ ٢٠٨ الذين قاموا بالاضراب وتم استبدالهم . ومع انه لم يجرأى اضراب في شركة Tusemb ، فان التقارير تفيد انه لم يتم تجنب اضراب عن العمل كان قد تم التهديد بالقيام به ، الا بعد أن قدمت الادارة عرضا مقبولا لدى العمال .

دال - اليورانيوم

لمحة عامة

٣٦ - وخلال السبعينات ، كانت احتياطيات اليورانيوم المؤكدة والمحتلمة في الاقليم بمثابة المغناطيس الذي يجتذب أكبر عدد من المصالح الأجنبية الى ناميبيا . ويعتقد أن ١٨ شركة من كندا وفرنسا وجنوب افريقيا والمملكة المتحدة تعمل بطريقة أو بأخرى في استغلال اليورانيوم أو البحث عنه . وتتركز هذه الأنشطة في منطقة يقدر أن مساحتها تبلغ ١١٥٠٠ كيلومتر مربع تقريبا في صحراء ناميب التي تقع شرقي خليج والفيس وسواكوميوند . كذلك يرجح علماء الجيولوجيا وجود اليورانيوم في أماكن أخرى من الاقليم ، ولا سيما شمال شرقي سواكوميوند في اقليم دامارا لاند .

٣٧ - ونظرا الى السرية التي تحيط باليورانيوم والتي فرضتها جنوب افريقيا بموجب قانونها الخاص بالطاقة الذرية لعام ١٩٤٨ ، لا تتوفر أية معلومات مفصلة عن مدى الرسوبات المؤكدة . وطبقا لما أوردته مصادر غير رسمية ، فان منجم روسينغ لليورانيوم ، الذي دخل مرحلة الانتاج في ١٩٧٦ (أنظر الفقرة ٤٢ أدناه) ، هو أكبر مجمع لليورانيوم في العالم ، حيث ينتج ١٠٠٠٠ طن متري من خام اليورانيوم المنخفض الدرجة (٠.٣ ر. في المائة) ، أي ما يعادل ثلث مجموع احتياطيات استراليا . ويتوقع أن يبلغ الناتج ٥٠٨٠ طنا متريا من اكسيد اليورانيوم في العام ابتداء من ١٩٧٩ ، أي سدس مجموع الانتاج الغربي .

٣٨ - وتفيد التقارير انه قد تم اكتشاف رسوب ضخم آخر في لانغر هاينريك على مسافة نحو ٨٠ كيلومترا جنوبي روسينغ ، ويتوقع أن يدر حوالي ٢٥٤٠ الى ٣٠٤٨ طنا متريا من أكسيد اليورانيوم في العام عند استغلاله . وقد ذكر في أيار/مايو ١٩٧٨ أن شركة General Mining and Finance Corporation التابعة لجنوب افريقيا ، التي حددت موقع الرسوب ، ربما تشرع باعداده للاستغلال قبل نهاية العام بالرغم من غموض الحالة السياسية . وتقول صحيفة " فاينانشال تايمز " اللندنية في عددها الصادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٨ انه كان يعتقد انه من المحتمل أن تباشر شركة General Mining عملياتها على نطاق ضيق بحيث ينتج المنجم موارد رأس المال بالتوافق مع عملية استغلاله ، وبذلك يتم تجنب الالتزام المالي الأولي الكبير (من ١٥٠ مليون راند الى ٢٠٠ مليون راند) الذي سيلزم تحمله لولا ذلك . وفي ١٩٧٧ ، بلغت نسبة الناتج لمجموعة General Mining حوالي ٢٦ في المائة من ناتج جنوب افريقيا من اليورانيوم .

٣٩ - وقد تم أيضا تحديد مواقع عدة احتياطيات أخرى أصغر حجما ، أهمها الرواسب الموجودة في تريكوبي في منطقة امتياز شركة Gold Fields التابعة لجنوب افريقيا ، وكذلك الرواسب الموجودة في منطقة الامتياز التي تشترك فيها شركات Anglo American Corporation و Union Corporation و Compagnie Française des Pétroles (من خلال الشركة التابعة لها وهي Société Nationale des Pétroles d'Aquitaine) و Pechiney Ugine Kuhlmann الفرنسية . وتفيد التقارير أن درجة الاحتياطي في تريكوبي هي من الانخفاض بحيث لا تجعله قابلا للاستغلال في الوقت الحاضر ، بينما يقال ان الراسب الثاني قد أظهر أنه أثبت جدواه .

٤ - وانا ما تأكدت هذه الاحتياطات ووضعت موضع التشغيل في نهاية الأمر ، فسيمكن لنا ميبيا أن تحتل المركز الثالث بعد الولايات المتحدة وكندا بوصفها ثالث أكبر مصدر لليورانيوم في العالم الغربي ، وبالسعر العالمي الحالي البالغ ٠.٠٤ رولا من دولارات الولايات المتحدة لكل رطل ، يمكن لقيمة الناتج أن تبلغ ٣٠٠ مليون راند في العام بحلول الثمانينات .

٤١ - وتعتبر ضخامة رواسب ناميبيا من اليورانيوم أحد أهم الأسباب الكامنة وراء تقاعس جنوب أفريقيا عن منح الاقليم استقلاله ، الا بشروط تمكنها من الحفاظ على الوضع الراهن الاقتصادي ومن أن يكون اليورانيوم المستخرج من ناميبيا في متناول يدها باستمرار . وكما أشير في مقالة في مجلة "نيو ستيتسمان" اللندنية في عددها الصادر في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٨ ، فان نسبة الرواسب هي أكبر بكثير من اليورانيوم المتوفر بشكل منتج جانبي لاستخراج الذهب في جنوب أفريقيا ، حيث لم يعثر على يورانيوم طبيعي بعد .

شركة Rössing Uranium Ltd.

٤٢ - بدأ منجم روسينغ لليورانيوم انتاجه في ١٩٧٦ . وبحلول ١٩٧٧ ، عندما كان المنجم يعمل بنسبة ٦٠ في المائة فقط من طاقته المحسوبة والبالغة ٠.٨ طن متريا من أكسيد اليورانيوم سنويا ، كان قد أصبح بالفعل ثاني أكبر مصدر للدخل في ناميبيا ، بعد الماس ، حيث قدرت قيمة صادراته بمبلغ ١٥٠ مليون راند . ومن المتوقع أن يبلغ المنجم كامل طاقته في مطلع ١٩٧٩ ، عندما يتوقع أن تبلغ حصائله السنوية ما يقدر ب ٣٠٠ مليون راند سنويا ، وهو مبلغ يساوي مجموع الاستثمار .

٤٣ - ومع ذلك ، وبالرغم من ارتفاع القوة الربحية لمنجم روسينغ ، فانه لا يتوقع أن يقدم مساهمة هامة في اقتصاد ناميبيا اجمالا . فأولا ، الشركة غير ملزمة بدفع الضرائب حتى يتم تعويضها بالكامل عن كافة النفقات الرأسمالية ، الأمر الذي يتوقع أن يستغرق خمسة أعوام على أقل تقدير . وثانيا ، بما أن تشغيل المنجم يتطلب أساسا تقنيين ومختصين وعمالا مؤهلين ، وهي فئات يستبعد منها غير البيض آليا ، فان عدد الأفارقة المدرج في كشف الرواتب أقل منه في كل من شركتي CDM أو Tsumeb . واستنادا الى المعلومات المتوفرة ، فان شركة روسينغ تشغل ٣٠٠٠ مستخدم ، حوالي ٢٠٠٠ منهم فقط من غير البيض . ولا تبلغ نسبة تكاليف العمال ، بما في ذلك رواتب البيض ، سوى ١٨ في المائة فقط من تكاليف التشغيل .

٤٤ - وتتراكم الأرباح الناتجة عن بيع اليورانيوم ، أساسا ، لصالح المساهمين في الشركات التي انبثقت عنها شركة روسينغ ، وهي : Rio Tinto Zinc Corporation, Ltd. (RTZ) في المملكة المتحدة (٤٦٤ في المائة (أرقام منقحة)) ؛ General Mining (٦٨ في المائة) ؛ Industrial Development Corporation of South Africa, Ltd. (IDC) (١٣٢ في المائة) ؛ Total Compagnie الكندية ، وهي شركة تابعة لشركة RTZ (١٠ في المائة) ؛ Minière et Nucléaire (CMN) الفرنسية (١٠ في المائة) ، وغيرها من الشركات (١٣٥ في المائة) . ان شركة RTZ ، التي لها مصالح تعدينية في أنحاء العالم ، هي حاليا احدى كبار

منتجي اليورانيوم في العالم الغربي ، ومن المحتمل أن تصبح أكبر منتج فرد في المستقبل ، حيث يتوقع أن تنتج حوالي ١٣ ٦٠٠ طن متري من اليورانيوم سنويا بحلول الثمانينات .

٤٥ - وعلى الرغم من أن منجم روسينغ هو ذو ملكية دولية ، فإنه يقال ان التحكم بحقوق التصويت لكافة الأسهم فيها تقع في أيدي شركتي General Mining و IDC اللتين تملكان عددا كبيرا وغير معلن من الأسهم من الفئة " الف " . وتفيد التقارير أن شركة IDC ، التي قدمت مقادارا غير معلن من رأس المال لاستغلال المنجم ، تعتبر شركة روسينغ جزءا لا يتجزأ من خطط جنوب افريقيا لتوسيع انتاجها من اليورانيوم وللشروع في اثراء أكسيد اليورانيوم تجاريا في الثمانينات .

٤٦ - وفي شباط/فبراير ١٩٧٨ ، وتحديا لقرارات الأمم المتحدة والمرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، الذي سنه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ (ط) ، بدأت شركة RTZ شحن اليورانيوم من الاقليم الى مشرتين أوروبيين . واستنادا لما أوردته التقارير ، فقد وصلت الى باريس ، بواسطة طائرة تابعة للخطوط الجوية لجنوب افريقيا ، الشحنة الأولى من مركبات اليورانيوم المؤلفة من ١٠٠ برميل يزن كل منها ٣٥٠ كيلوغراما وتقدر قيمتها بحوالي ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ثم تم تحويلها الى شاحنتين مسجلتين في المملكة المتحدة لتابعة نقلها . وكما هو معروف جيدا ، فان لدى المملكة المتحدة عقدا لشراء ٧٥٠٠ طن من أكسيد اليورانيوم بين ١٩٧٦ و ١٩٨٢ بسعر ١٣٣٠٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للبرطل الواحد ، أى أقل من ثلث سعر السوق الحر (٤٠٠٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للبرطل الواحد) .

٤٧ - وفيما بعد ، أفادت التقارير أن طائرات فرنسية و جنوب افريقية كانت تنقل ١٢٠ طنا متريا من مركز اليورانيوم اسبوعيا الى المطارات الفرنسية لتوزيعها الى بلجيكا وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة .

٤٨ - ومع أن شركة Urangesellschaft, mbH, and Company, KG, AG التابعة لجمهورية المانيا الاتحادية ، وهي شريكة لشركة RTZ ، قد انسحبت من المشروع في ١٩٧٢ نتيجة لضغط من الحكومة الاتحادية ، فإنه يقال ان الشركة قد حافظت على الخيار لشراء ١٠ في المائة من الانتاج في منجم روسينغ .

٤٩ - وخلال ١٩٧٨ قامت شركة روسينغ ، التي كانت هدفا لشجب خاص من قبل سوابو ، ببذل جهود لتحسين علاقاتها مع الأفارقة . وأفادت التقارير أن من بين ما قامت به شركة روسينغ انها قد أنهت سياستها الخاصة باستخدام العمال المهاجرين فقط ، وانها قد بدأت ببناء المنازل للعمال وأسرههم في ارانديس وانها ، بوجه عام ، قد بدأت برفع مستوى ظروف المعيشة والعمل لمستخدميها من غير البيض . وفي بيان صادر في آذار/مارس ١٩٧٨ ، قالت شركة روسينغ ، انها ستلغى كل

(ط) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٤ ألف (A/9624/Add.1) ،

الفقرة ٨٤ . وقد صدر المرسوم بشكله النهائي في " مجلة ناميبيا ، العدد الأول " (Namibia)

التمييز العنصرى فيما يتعلق بالعمل والمكافآت وظروف الخدمة ، وانها ستقوم بتقييم وتدريب العمال على أساس مقررتهم .

٥ - وعلى الرغم من تصريحات شركة روسينغ ، فان المعلومات المتوفرة تبين أن الشركة لم تحقق الكثير من حيث تحسين وضع مستخدميهما الأفرقة . فعلى سبيل المثال ، أشارت مقالة نشرت في مجلة " الايكونومست " اللندنية في عددها الصادر في ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٨ الى انه بالرغم من ادعاء شركة روسينغ أنها قد ألغت الا سكان القائم على أساس الفئات العرقية وأحلت محله اسكانا قائما على أساس ثلاثة درجات من الوظائف ، ففي الواقع انه لم يطرأ أى تغيير ، حيث أن الأفرقة قد استمروا في الحصول على أقل الوظائف أجرا .

٥١ - كما انفجر استياء العمال أيضا في اضراب قام به العمال الأفرقة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . وقد نقل خبر الاضراب بوصفه احتجاجا على الرواتب المنخفضة لغير البيض وعلى ظروف العمل المتدنية . وقد استأنف المضربون أعمالهم بعد اضراب عن العمل دام خمسة أيام ، وذلك عقب وعد من ادارة المنجم باعادة النظر في سلم الرواتب ، وبأنه ستشكل لجنة تحقيق لدراسة الشكاوى من التمييز ضد غير البيض فيما يتعلق بالترفيه .

٤ - استغلال الموارد الزراعية

٥٢ - ان الزراعة هي ثاني أهم قطاع في الاقتصاد التجارى الذى يسيطر عليه البيض ، حيث ساهم في السنين الأخيرة بحوالي ١٤ في المائة من مجمل اجمالي الناتج المحلي وبما يتراوح بين ٢٠ و ٢٤ في المائة من الصادرات . ويعمل في هذا القطاع حوالي ٦٨٠٠ مزارع من البيض ، يركز حوالي نصفهم على تربية المواشي ويركز الباقي على تربية خراف القركول .

٥٣ - وفي ١٩٧٧ ، قدر أن مجموع قيمة الصادرات الزراعية كان حوالي ١٥٠ مليون راند ، منها ٧٠ مليون راند لقطعان الأبقار التي تم تصدير معظمها سيرا على أقدامها الى جنوب افريقيا . كما بلغت قيمة جلود خراف القركول ٧٠ مليون راند ، لتصديرها الى أوروبا أساسا . وقد شكلت الجلود ، المدبوغ منها وغير المدبوغ ، معظم المبلغ المتبقي وهو ١٠ ملايين راند .

٥٤ - وقد حصل المزارعون البيض على مر السنين على حد أقصى من الأرباح عن طريق الاستغلال المنظم للعمال الأفرقة . ويقال ان الأجر التي تدفع للأفرقة في القطاع الزراعي هي أدنى الأجر في الاقليم وانها تقع تحت خط الفقر بدرجة كبيرة . وفي ١٩٧٧ ، وهي آخر سنة تتوفر عنها المعلومات بلغ متوسط الأجر النقدي ٢٤٣٧ راندا في الشهر في المناطق المنتجة للحوم الأبقار ، و ٤٠٣٧ راندا في الشهر في منطقة تربية الخراف . وقد كانت هذه الأجر ثقيل بكثير عن الحد الأدنى للأجر النقدي الشهري البالغ ٥٤ راندا ، الذى أوصى به مؤتمر تورنهال في آذار/مارس ١٩٧٦ .

٥٥ - وبالإضافة الى ذلك ، فعندما تصبح الزراعة التجارية أكثر تركيزا على رأس المال ، فان عددا أقل من الأفرقة سوف يتمكنون من جني حتى هذه الأجر القليلة ، التي هي مع ذلك أعلى من دخل

المزارعين الذين يعتمدون على الاعاشة . وتبرز محنة الأفارقة الذين يسمون لتحسين وضعهم بالانتقال خارج قطاع الاعاشة بأنه من ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٧ ، انخفض عدد عمال المزارع الأفارقة من ٥٠٠٠٠ الى ٤٤٠٠٠ ، بينما ازداد عدد الفلاحين الذين يعتمدون على الاعاشة من ٨٦٠٠٠ الى ٩١٠٠٠ .

٥٦ — وبمقابل ذلك ، يقدر متوسط صافي الحاصلات السنوية للمزارعين البيض بما يتراوح بين ٦٨٠٠ راند و ٩٥٠٠ راند ، باستثناء ارتفاع أثمان الأراضي ، و " مع الأخذ بعين الاعتبار أن نطاق تجنب الضرائب واسع " (٥) .

ألف — تربية المواشي

٥٧ — منذ أواخر الستينات ، تقلب حجم قطعان الماشية الملوكة للبيض بين ١٥ و ٢١ من ملايين الرؤوس ، بينما تراوحت المبيعات السنوية من حد منخفض مقداره ٣١٢٠٠٠ رأس الى حد أعلى قدره ٥٨٣٠٠٠ رأس . وفي معظم السنوات ، فإن حوالي ٧٥ في المائة من المواشي التي يتم تسويقها حية الى جنوب افريقيا ، ويتم استهلاك حوالي ٣٢٠٠٠ منها محليا بينما يذبح الباقي في ناميبيا ثم يصدر الى جنوب افريقيا بالدرجة الأولى .

٥٨ — وينظم مجلس الاشراف على تجارة اللحوم في جنوب غرب افريقيا تسويق الماشية ، وهو يحدد الأسعار ويمنع المنتجين من التصدير الى الخارج الى أن تتم تلبية متطلبات سوق جنوب افريقيا . وقد نظم المجلس هذا الاجراء على أساس انه بسبب التكاليف العالية ، ولا سيما تكاليف النقل ، فإن الصناعة الناميبية لا تستطيع أن تنافس غيرها في السوق العالمية ولا بد لها اذن من البيع في سوق جنوب افريقيا المعانة (ك) . وبالتالي لم يتم انشاء أسواق منتظمة للتصدير في الخارج ؛ ونتيجة لذلك ، لا يمكن دوما بيع الكميات الفائضة من الماشية في سنوات القحط عند ما يجب القيام بالذبح بكميات متزايدة .

٥٩ — وفي ١٩٧٨ ، ذكر انه بالنظر أساسا الى التكلفة المتزايدة لنقل المواشي بالسكك الحديدية الى جنوب افريقيا ، الأمر الذي كان ينقص من الأرباح بشكل بالغ ، سمح مجلس الاشراف على تجارة اللحوم بالتوسع في معالجة اللحوم محليا للتمديد . وبالرغم من ذلك ، وفي أيار/مايو ١٩٧٨ ، نقل عن مدير الاتحاد الزراعي لجنوب افريقيا قوله ان . ٤ في المائة من مربي الماشية في منالقة غروتفونتين قد تخلوا عن ممتلكاتهم لأن تكاليف النقل والذبح المرتفعة قد جعلت من غير الممكن تقريبا للفلاحين في المناطق النائية أن يكسبوا عيشهم .

(٥) توماس ، المرجع الآنف الذكر ، الصفحة ٩٦ .

(ك) تقل أسعار لحوم الأبقار الناميبية في جنوب افريقيا كثيرا عن الاسعار العالمية .

بأ - جلود القركول

٦٠ - تعدّ صناعة جلود القركول الناميبية أكبر صناعة من نوعها في العالم ، حيث تنتج ، حسب عدة تقديرات ، بين ٣٠ و ٦٠ ملايين قطعة جلد في السنة ، وتزود نصف السوق الدولية تقريبا بحاجتها . ويقوم مجلس جنوب غرب افريقيا للقركول بتنظيم هذه الصناعة . ويعتقد الخبراء انه قد تم بلوغ الطاقة القصوى لتحمل الأرض ، مع أخذ التربة ومناخ المنطقة بعين الاعتبار ، وأن أية زيادة أخرى في القيمة ستوقف فقط على أسعار التصدير المتزايدة .

٦١ - وبموجب النظام الحالي ، تباع جلود القركول عن طريق ثلاث دور للمزاد ، اثنتان منها في المملكة المتحدة وواحدة في الدانمرك ، حيث ارتفعت الأسعار في المتوسط من ٧ راندات لقطعة الجلد في ١٩٦٠ الى ١٨ راندا في ١٩٧٠ ، وإلى أكثر من ٥٠ راندا في ١٩٧٦ ، عندما قدر مجموع قيمة صادرات القركول بمبلغ ٥١٤ مليون راند (انظر الجدول ٣ أدناه) . (ويصل تقديري آخر إلى حد ٨٥٠ مليون راند) . وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، ذكر انه بالرغم من أن سعر قطع جلود القركول قد انخفض بمقدار حوالي ٣ راندات ، فقد ظلت الجلود من النوعية الجيدة تحقق أسعاراً جيدة .

٦٢ - وتفيد التقارير أن معظم الجلود الناميبية يشتريها تجار من جمهورية المانيا الاتحادية (٦٠ في المائة) وإيطاليا (٢٠ في المائة) . كما تباع الجلود أيضا الى اليابان وبلاد أخرى في أوروبا الغربية .

ه - استغلال موارد صيد الأسماك

٦٣ - تسيطر المصالح المالية لجنوب افريقيا سيطرة كاملة على صيد الأسماك ، وبشكل رئيسي على سمك البلشار . وهناك تسع شركات صيد أسماك مقرها في جنوب افريقيا تعمل في خليج والفيس ، وهي مترابطة الى حد كبير بواسطة عضوية مشتركة ، وتملك شركات وفروع شركات . وفي ١٩٧٧ ، أفادت التقارير أن صناعة صيد السمك كانت في حالة فوضى وعلى حافة الانقراض نتيجة الافراط المستمر في الصيد ضمن منطقة حماية صيد الاسماك التي يبلغ عرضها ١٢ ميلا . وقد قيل ان احتمالات المستقبل القصير الأجل والمتوسط الأجل كئيبة ، إذ أن الكميات المخزونة من سمك البلشار قد استنفدت بحيث لم يعد من الممكن اعادتها الى وضعها الطبيعي ، وسيطلب الأمر وقتا طويلا لكي تعود أسراب السمك الى أعدادها الأصلية ، اذا قدر لها ذلك .

٦٤ - وقد كان أثر هذه التطورات أن قلت بشدة مجموع كمية الصيد في المياه الناميبية . فقد قل مجموع كمية الصيد بنسبة ٤٧ بالمائة بين ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ، كما قلت كمية الصيد من سمك البلشار ، الذي كان يشكل دعامة هذه الصناعة سابقا ، بنسبة ٦٤ بالمائة . ونتيجة لذلك ، بلغ ناتج السمك المعلب في ١٩٧٧ ثلث مستواه في ١٩٧٥ فقط . وحيث ان الربح الذي يجنى من السمك المعلب

أكثر بثلاثة إلى خمسة أمثال من ربح مسحوق السمك المجفف الذي يخضع للرقابة على الأسعار وعلى التصدير ، فقد انخفضت العائدات بشكل حاد . وبين أهد التفديرات أن قيمة الإنتاج انخفضت من ١٠٢ مليون راند في ١٩٧٦ إلى ٦٥ مليون راند في ١٩٧٧ منها ٣٥ مليون راند للسمك المعلب ، و ٢٠ مليوناً لمسحوق السمك المجفف ، و ٣ ملايين لزيت السمك ، و ٧ ملايين للمحار (الذي يتم صيده في لودرتز) (انظر أيضا الجدول ٤ أدناه) .

٦٥ - وتقوم وزارة الشؤون الاقتصادية في جنوب أفريقيا بتظيم الصناعة السمكية ، وأحد أهدافها هو ضمان تلبية احتياجات جنوب أفريقيا نفسها قبل أن يسمح بتصدير سمك ناميبيا . ففي ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ، مثلاً تم تصدير حوالي نصف إنتاج السمك المعلب (من ٩ ملايين إلى ١١ مليون صندوق كرتوني تقريبا) إلى جنوب أفريقيا ، وبيع الباقي في السوق الدولية . وقد أرسلت نسبة تقدر ب ٧٥ في المائة من مسحوق السمك المجفف (١٠٧٧٠٠ طن متري) إلى جنوب أفريقيا في ١٩٧٦ ، حيث بيعت بأسعار ثابتة (٢٨٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للطن المتري) ، أي بسعر أدنى بكثير من أسعار السوق العالمية السائدة (٣٢٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للطن المتري) . وفي ١٩٧٧ ، ذكر أن الأسعار الدولية لمسحوق السمك المجفف والبلشار المعلب كانت تزيد على أسعار جنوب أفريقيا الخاضعة للرقابة بنسبة ٣٦ في المائة و ٢٠ في المائة على التوالي .

٦٦ - وقد كان للأزمة التي حلت بقطاع صيد السمك آثار خطيرة على السكان الأفارقة ، منها أن التقليل من عمليات التعليب أدى إلى تسريح نسبة كبيرة من قوة أوفاميو العاملة الكبيرة ، مما حرمها من مصدر دخلها الوحيد . وفي وقت من الأوقات ، كان بين العاملين في خليج والفيس أكثر من ٧٥٠٠ من عمال أوفاميو المهاجرين ، يشكلون حوالي نصف مجموع العمال في قطاع التصنيع . ولايضاح محنة العمال ، ذكرت الصحافة الناميبية في كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ أن بلدة تسوميب أصبحت تفصّ بالأفارقة العاطلين عن العمل ، بما في ذلك المئات من صيادي الأسماك الذين جاءوا بحثاً عن عمل .

٦٧ - وكان من الآثار المتصلة بذلك انخفاض في كمية الاسماك المتوفرة للاستهلاك المحلي ، يرافقه تصعيد في الأسعار . ومع أنه لا يباع سوى القليل من السمك الطازج في الأسواق المحلية ، فإن السمك المعلب ، وهو من نوع غير مناسب للتصدير ، كان وما مصدره منخفض الثمن للبروتين للسكان الأفارقة .

٦٨ - وفي آذار / مارس ١٩٧٩ ، عينت حكومة جنوب أفريقيا لجنة للتحقيق في جوانب معينة في صناعة صيد الاسماك ، في كل من جنوب أفريقيا وناميبيا .

الجدول ٣

ناميبيا : كمية وقيمة الصادرات من جلد القركول ،

١٩٧٦ - ١٩٧٢

(بملايين الراندات)

السنة	عدد قطع الجلود	القيمة
١٩٧٢	٣ ٣٠٨ ٤٠٦	٣٣٠
١٩٧٣	٣ ٠٠٥ ٦٦٥	٢٢٧
١٩٧٤	٢ ٨١٥ ٥٠٠	٢٦٣
١٩٧٥	٢ ٩٠٥ ١٩٧	٣٤٦
١٩٧٦	٢ ٨٨٥ ٨٨١	٥١٤

المصدر: ر. م. غرين "ناميبيا"، مذكرات بالمعلومات الأساسية * (نسخة بالاستتسل)
 . R. M. Green, Namibia, Background Notes

الجدول ٤

ناميبيا : ناتج صناعة معالجة الأسماك ، ١٩٧٢ - ١٩٧٧

(بالآلاف الأطنان المترية)

السنة	مسحوق السمك المجفف	زيت السمك	البطشار المعلب
١٩٧٢	١١٢٣	٢٨١	١١٠٥
١٩٧٣	١٤٣١	٤٦٨	١٣٥٠
١٩٧٤	١٦١٢	٢٨٣	١٨٦٦
١٩٧٥	١٤٦٦	٢٨٣	١٩٤٠
١٩٧٦	١٠٦١	١٩١	١٧٢٨
١٩٧٧	٨٢٩	١٢٩	٠٠٠

المصدر: "ناميب تايمز"، خليج والفييس ، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ؛ و ر. م. غرين ،
 المرجع الآنف الذكر.

ناميبيا : الشركات الأجنبية التي لها مصالح تعدينية (أ)

البلد واسم الشركة	رأس المال	النشاط	شكل الاستثمار
١ - جمهورية ألمانيا الاتحادية شركة Metallgesellschaft, AG	...	خامات الليثيوم ، والاميليفوناتيت ، والليبيدولايت ، والبيتالايت	تعامل من خلال شركة ناميبية تابعة لها تعرف بشركة S.W.A. Lithium Mines (Pty.), Ltd.
٢ - جنوب افريقيا Anglo American Corporation of South Africa, Ltd.	٢٠ مليون راند (ب)	أنشطة تعدين مختلفة تتصل بالماس واليورانيوم والمعادن الخسيسة	تملك ٣٠ بالمائة من شركة De Beers Consolidated Mines, Ltd. (انظر أدناه) ، التي بدورها تملك شركة Consolidated Diamond Mines of South West Africa, Ltd. (CDM) بشكل كامل ؛ وتملك جزئيا شركة Kiln Products, Ltd. (انظر أدناه) ؛ وتنقب عن اليورانيوم بالاشتراك مع Union Corporation of South Africa و Société nationale des pétroles d'Aquitaine و Pechiney Ugine Kuhlmann الفرنسية ؛ كما تنقب عن النحاس والرصاص والزنك . تملك منجم لوريلي للنحاس جزئيا
Anglo-Transvaal Consolidated Investment Company Ltd. (ANGLOVAAL)	٨٠٩ ملايين راند	استخراج النحاس	تملك كلية شركة Consolidated Diamond Mines of South West Africa, Ltd. و اكبر منجم للماس في العالم . وقد بلغ الانتاج في ١٩٧٧ و ١٩٧٨ مليوني قيراط
De Beers Consolidated Mines, Ltd. تابعة لشركة Anglo American Corporation of South Africa, Ltd.	٢٥٧ مليون راند	استخراج الماس	...
Desert Finds (Pty.), Ltd.	...	التنقيب عن اليورانيوم	...
Di Gamma Mining Company	...	التنقيب عن اليورانيوم	...
East Rand Gold and Uranium Company (ERGO)	٤٠ مليون سهم قيمة السهم منها ٠.٥٠ من الراندات	التنقيب عن اليورانيوم	...
Federale Volksbeleggings (Edms.) (Bpk.)	...	استخراج النحاس	لها مصالح غير مباشرة في Klein Aub Copper Company Ltd. (عن طريق Finance Corporation of South Africa (انظر أدناه) ، وتشارك بنسبة ٣٣ بالمائة في منجم اوتجيهاز للنحاس (انظر Johannesburg Consolidated Investment Company, Ltd. (JCI)

المصدر : جمعت المعلومات الواردة في التذييل من مصادر منشورة ، منها صحيفة "فاينانشال ميل" الصادرة في جوهانسبرغ ،
وصحيفة "تايمز" اللندنية ، والكتاب السنوي الدولي Walter Skinner's Mining International Year Book .

(أ) حسب الترتيب الابدائي للبلدان .

(ب) الراند يعادل ١١٥ من دولارات الولايات المتحدة تقريبا .

البلد واسم الشركة	رأس المال	النشاط	شكل الاستثمار
٢ - جنوب افريقيا (تابع) General Mining and Finance Corporation of South Africa لشركة Federale Mynbou (Bpk.) ، وهي بدورها شركة مضمومة السمس Federale Volksbelegings (Edms.)(Bpk.)(FVB)	١٧٨٨ مليون راند	مركزات النحاس واستخراج اليورانيوم	تملك شركة Klein Aub Copper Company, Ltd. ، التي انتجت ٩ ١٤٤ طنا متريا من النحاس في ١٩٧٧ ؛ وتنقب عن النحاس في مواقع أخرى ؛ وتشارك بنسبة ٦٨ بالمائة في شركة Rössing Uranium, Ltd. ؛ وقد اكتشفت كميات كبيرة من اليورانيوم في منجمها في لانفرهاينريش ، المرشح لأن يصبح ثاني منجم لليورانيوم في الاقليم . . .
شركة Gold Fields of South Africa, Ltd. تابعة لشركة Consolidated Gold Fields, Ltd. من المملكة المتحدة	٤٢٢ ملايين راند	التقيب عن اليورانيوم والنحاس	لها مصالح في شركة Oamites Mining Company, (Pty.), Ltd. (٢٥ بالمائة) وشركة Rössing Uranium, Ltd. (١٣٢ بالمائة)
شركة Industrial Development Corporation of South Africa, Ltd. (IDC) وهي مؤسسة شبه حكومية	...	مركزات النحاس واستخراج اليورانيوم	لها مصالح في شركة Oamites Mining Company, (Pty.), Ltd. (٢٥ بالمائة) وشركة Rössing Uranium, Ltd. (١٣٢ بالمائة)
شركة Iron and Steel Corporation of South Africa (ISCOR) مؤسسة شبه حكومية	...	مركزات الرصاص والقصدير والزنك	تملك وتدير منجم روش بيننا (Rosh Pinah) (للزنك والرصاص) من خلال شركة تابعة لها تدعى Industrial Mining Corporation (IMCOR) Zinc of South West Africa وتقوم باستخراج القصدير والولفرام والزنك من خلال شركة تابعة تعرف باسم Uis Mining Company . وتعتبر شركة Rosh Pinah أحد أهم منتجي الزنك في الاقليم ، وفي ١٩٧٢ قامت بانتاج ٥٧٢ ٢٣ طنا متريا من مركزات الزنك ، ارسلت جميعها الى جنوب افريقيا .
شركة Johannesburg Consolidated Investment Company, Ltd. (JCI)	١٤٣ مليون راند	مركزات النحاس ومركزات البيريت والمعادن الثمينة	ساهمة بأغلبية الأسهم في شركة Otjihase Mining Company, (Pty.), Ltd. (٦٧ بالمائة) ؛ التنقيب عن اليورانيوم ؛ والتنقيب عن النحاس من خلال شركة تابعة لها تعرف باسم شركة B and O Mineral Exploration Company (Pty.), Ltd. ، تملك ١٣ مليون هكتار تحت الخيار ؛ تستخرج الموليبدنوم في اوتجيسونزو . وكان من المتوقع ان يكون منجم اوتجيهاز ، الذي افتتح في ١٩٧٦ ، أكبر منجم للنحاس في الاقليم ، بناتج يبلغ ٤٨٠ ٣٠ طنا متريا في العام . وقد وضع تحت الرعايه والصيانة في اوائل ١٩٧٨ ، بعد تعرضه للخسارة .
...

شكل الاستثمار	النشاط	رأس المال	البلد واسم الشركة
			٢ - جنوب افريقيا (تابع)
منذ ١٩٦٥ ، تملك الشركة وتدير مصنعاً لمعالجة الزنك (بافران وايلز) لانتاج مركبات الزنك فسي بيرغ أوغاس ؛ وفي ١٩٧٦ اشترت شركة South West Africa Company, Ltd. (SWACO) التي تدير منجمين في الاقليم ، هما بيرغ أوغاس وبراندبيرغ وست (مركبات الفاناديوم ، والزنك ، والرصاص ، والقصدير ، والولفرام) ؛ وتملك شركة SWACO أيضا ٢٤ بالمائة من شركة Tsumeb Corporation, Ltd. (انظر رقم ٦ أدناه ، شركة AMAX, Inc.) و ٢٥ بالمائة في شركة Tsumeb Exploration Company, Ltd. ، و ٢٥ بالمائة في منجم اسيس اوست (Asis Ost) للنحاس الذي تديره شركة تسوميب ، و ٢٠ بالمائة في شركة Africa Triangle Mining, Prospecting and Development Company (Pty.), Ltd. التي تملك الشركات التالية ايضا مباح فيها : Tsumeb Corporation, Ltd. ، و United States Steel Corporation ، و Anglo American Corporation of South Africa, Ltd. ، و De Beers Consolidated Mines, Ltd. و ANGLOVAAL وتقوم أيضا شركة SWACO باستخراج الملح فسي اوتجيفالوندا ، وتملك ٢٨٥ كيلومترا مربعا مسن المستلكات الحرة ، فضلا عن مناطق تعدين وحقوق تنقيب اضافية . و ١٩٧٥ ، أعلنت شركة SWACO عن ارباح صافية بمبلغ (١٥١ ٧٥٨) جنمها استرلنيا (٤)	الانتاج بأفران وايلز ، ومركبات اكسيد الزنك ، ومركبات فانادات الرصاص ، وكبريتيدات الرصاص والزنك ، وسيليكات الزنك ، ومركبات القصدير/التنغستن	...	شركة Kiln Products, Ltd. وهي شركة غير مدرجة في البورصة وتابعة للشركة Gold Fields of South Africa, Ltd. (٣٤ بالمائة) وتحصل شركة Consolidated Gold Fields, Ltd. على ١٤ بالمائة من الأرباح المفيدة ، في حين تملك شركتا Anglo American Corporation of New South Africa, Ltd. و Witwatersrand Gold Mining أسهما أيضا
تملك أقلية الأسهم (٩٥ بالمائة) في شركة Tsumeb Corporation, Ltd. (انظر رقم ٦ أدناه ، شركة AMAX, Inc.) ، وتقوم بالتنقيب عن اليورانوم .	معادن خسيصة ، والتنقيب عن اليورانوم	٣٢٢ ملايين راند	شركة O'okiep Copper Company, Ltd. التي تملكها جزئيا شركة Newmont Mining Corporation (٥٧ بالمائة) وشركة AMAX, Inc. (١٨٠ بالمائة) (انظر رقم ٦ أدناه)
تعمل في الاقليم من خلال شركة تابعة لها تعرف باسم Samangan SWA (Pty.), Ltd.	التنقيب عن القصدير	...	شركة Rand Mines, Ltd.
	التنقيب	١٦٠ مليون راند	شركة S.A. Manganese Amcor, Ltd.

شكل الاستثمار	النشاط	رأس المال	البلد واسم الشركة
٢ - جنوب أفريقيا (تابع)			
Tsumeb Corporation, تملك ٩٤ بالمائة من شركة (انظر رقم ٦ أدناه ، شركة AMAX, Inc.) Ltd. وتقوم بالتنقيب عن اليورانيوم بالاشتراك مع شركة Anglo American Corporation of South Africa, Ltd.	المعادن الخسيسة ، والتنقيب عن اليورانيوم	٤٤ ملايين راند	شركة Union Corporation, Ltd.
...	التنقيب عن اليورانيوم	...	شركة West Wind Ventures
٣ - فرنسا			
التنقيب بالاشتراك مع شركة Anglo American Corporation of South Africa, Ltd.	التنقيب عن اليورانيوم	٢٠ بليون فرنك (د)	Pechiney Ugine Kuhlmann
التنقيب بالاشتراك مع شركة Anglo American Corporation of South Africa, Ltd.	التنقيب عن اليورانيوم	...	Société nationale des pétroles d'Aquitaine وهي شركة تابعة للمشركة الفرنسية للبترول (Compagnie française des pétroles)
لها حصة ١ بالمائة فسي شركة Rössing Uranium, Ltd. (انظر رقم ٥ أدناه ، شركة RTZ)	أكسيد اليورانيوم	...	شركة Total Compagnie minière et nucléaire (CMN)
٤ - كندا			
تعمل في ناميبيا من خلال شركة Eland Mining تابعة لها تدعى شركة	التنقيب عن المعادن الخسيسة	٣٠ مليون سهم عادي بدون سعر اصدار؛ ٨ ملايين سهم مفضل بسعر اصدار قيمته ٢٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للسهم الواحد	Cominco, Ltd.
تملك ٧٥ بالمائة من أسهم منجم شركة Oamites Mining Company, (Pty.), Ltd. Mine التي دخلت طور الانتاج في ١٩٧١ ؛ وهي ثاني اكبر مصدر للنحاس في الاقليم	نتج مركبات النحاس وخامات الفضة	٧٠ ملايين سهم عادي بدون سعر اصدار ؛ ٣ ملايين سهم مفضل بقيمة ٢٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للسهم الواحد	Falconbridge Nickel Mines, Ltd.
لديها أسهم عادية بنسبة ١٠ بالمائة فسي ملكية شركة Rössing Uranium, Ltd. (انظر رقم ٥ أدناه ، شركة RTZ)	أكسيد اليورانيوم	٤٦٧٤٢٠ سهما من أسهم الأفضلية الاولى بسعر اصدار قيمته ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للسهم الواحد ؛ و ١٥ مليون سهم عادي بدون سعر اصدار	Rio Tinto Zinc, وهي شركة تابعة للمشركة Rio Tinto Zinc Corporation, Ltd. (RTZ) من المطبقة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
...			
(د) الفرنك الفرنسي يعادل ٢٣ر من دولارات الولايات المتحدة تقريبا .			

شكل الاستثمار	النشاط	رأس المال	البلد واسم الشركة
٥ - المملكة المتحدة			
تلك ٤٦٥ بالمائة من اسهم شركة Rössing Uranium, Ltd. ، التي تلك وتدير منجم اليورانيوم الوحيد في الاقليم ، وسيبلغ الانتاج السنوي التقديري في ١٩٧٩ ، ٥٠٨٠ طناً مترياً من اكسيد اليورانيوم	استخراج اليورانيوم	٩٠ مليون جنيه استرليني	شركة Rio Tinto Zinc Corporation, Ltd.
تلك ١٤٢ بالمائة من المصالح في شركة Tsumeb Corporation, Ltd. (انظر رقم ٦ أدناه ، AMAX, Inc.)	المعادن الخسيسة	٨٧ ملايين جنيه استرليني	شركة Selection Trust, Ltd.
٦ - الولايات المتحدة			
تلك ٢٩٦ بالمائة من المصالح في شركة Tsumeb Corporation, Ltd. ، التي هي أكبر منتج للمعادن الخسيسة في الاقليم ، وشركة Tsumeb تلك وتدير خمسة مناجم تنتج النحاس والرصاص والزنك والكاديوم والفضة ؛ وتدير كذلك السبك الوحيد للنحاس والسبك ومعمل التنقية الوحيد للرصاص في الاقليم. كما تلك شركة Tsumeb ٧٥ بالمائة من المصالح في شركة Tsumeb Exploration Company, Ltd. التي شكلت للقيام بأعمال استكشاف المعادن واستغلالها، باستثناء الفاناديوم والماس ، داخل منطقة امتياز شركة SWACO . وتتألف ممتلكات شركة Tsumeb من ٧٨٨ هكتاراً من حقوق التعدين و ٢٤٢٢٠ هكتاراً من أراضي الرعي والفلاحة في منطقة غروتفونتين	الكاديوم، النحاس المنقذ، الرصاص المنقذ، الفضة المصهورة ، مركبات الزنك ، منتجات جانبية ، الزرنيخ ، ثالث أكسيد الجرمانسيوم	١٠ ملايين سهم من أسهم الأفضلية بسعر اصدار قدره دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة ؛ ٥ مليوناً من الأسهم العادية بسعر اصدار قدره دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة	AMAX, Inc.
تعمل في ناميبيا من خلال شركة تابعة لها تعرف باسم شركة Eboo Mining Company . ولدى شركة Eboo امتيازات خاصة بخام الحديد والنحاس في كاكوفيلد ثبت عدم اقتصاديتها ؛ وتقوم الشركة باستخراج فلوريد الكالسيوم البلوري في غروتفونتين ؛ وتلك ٤ بالمائة من المصالح في منجم كرانترزبرغ للتفتستن .	فلوريد الكالسيوم البلوري ، ومركبات التفتستن ، والتفتيب	...	شركة Bethlehem Steel Corporation
تلك ٢٩٦ بالمائة من المصالح في شركة Tsumeb Corporation, Ltd. (انظر AMAX, Inc. أعلاه)	المعادن الخسيسة	٥ ملايين سهم من أسهم الأفضلية سعر اصدارها ٥ دولارات من دولارات الولايات المتحدة ؛ و ٦٠ مليون سهم من الأسهم العادية سعر اصدارها ١٦٠ من دولارات الولايات المتحدة	شركة Newmont Mining Corporation
تلك ٦٠ بالمائة من المصالح في منجم كرانترزبرغ للتفتستن	مركبات التفتستن	٦ ملايين سهم بسعر اصدارها ١٠٠ من دولارات الولايات المتحدة	شركة Nord Resources Corporation
تعمل في ناميبيا من خلال شركة كندية تابعة لها تدعى Granby Mining Corporation ، وتدير منجماً صغيراً للنحاس في اونغانجا .	مركبات النحاس	...	شركة Zapata Corporation

المرفق الثالث*

برمودا

المحتويات

الفقرات

١	مقدمة
١١ - ٢	١ - التنمية المقاربية
١٩ - ١٢	٢ - السياحة
٢٩ - ٢٠	٣ - التطورات المالية

مقدمة

١ - يتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (أ) معلومات أساسية عن الأوضاع الاقتصادية في برمودا ، مع الإشارة بوجه خاص الى المصالح الاقتصادية الاجنبية . وتتضمن ورقة العمل المقدمة لتقديمها الى الدورة الحالية للجنة الخاصة معلومات حديثة عن الأوضاع الاقتصادية العامة في هذا الاقليم (انظر الفصل الحادي والعشرين من هذا التقرير (A/34/23/Add.5) . كما أنها تلخص : (أ) النتائج والتوصيات التي توصلت اليها اللجنة الملكية التي عينها الحاكم لتحقيق في الاضطرابات التي وقعت في عام ١٩٧٧ ؛ (ب) القرارات التي اتخذتها حكومة الاقليم فيما يتعلق بالتوصيات المذكورة ؛ (ن) الآراء المتصلة بهذا الموضوع والتي أعرب عنها الحزبان السياسيان في الاقليم وهما حزب برمودا المتحد الحاكم وحزب العمل التقدمي المعارض . وترد ادناه معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية في برمودا .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثالث .

١ - التنمية العقارية

ألف - لمحة عامة

٢ - شهدت الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧١ توسعا سريعا في أنشطة البناء ، كان الدافع اليه في المقام الأول الطلب على الفنادق والمساكن الفاخرة الذي صاحبه ارتفاع حاد في الاسعار . وفي أواخر عام ١٩٧٣ ، وعقب فترة من التوسع التدريجي ، بدأت صناعة البناء في الركود ، وكان سبب ذلك في المقام الأول هو هبوط الحركة في صناعة السياحة والقيود التي فرضتها حكومة الاقليم على بيع العقارات المحلية لغير البرموديين . وقد استمر الركود حتى عام ١٩٧٦ . وخلال ذلك العام كانت هناك زيادات متواضعة ولكنها ذات دلالة في واردات مواد البناء ، وتلقت الحكومة سيلا منتظما من طلبات البناء .

٣ - وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٨ القى السيد ج . د . هيبونز رئيس الوزراء ووزير المالية بيانا عن الميزانية امام المجلس النيابي قال فيه ان الانفاق الرأسمالي قد ارتفع بعض الارتفاع وان المؤشرات الميكرة مثل طلبات خرائط المباني قد ازداد عددها في عام ١٩٧٧ . وذكر ان برنامج الانفاق الرأسمالي سوف يستخدم لتعزيز أى اتجاه تصاعدي في صناعة البناء . على أن رئيس الوزراء أكد أنه ستبذل كل عناية لتنفيذ برنامج البناء الذي أعدته الحكومة على مراحل منعا لحدوث مطالب مبالغ فيها على الصناعة ، بالنظر الى ضخامة حجم اعمال اعادة البناء المطلوبة نتيجة لاضطرابات عام ١٩٧٧ .

٤ - وفي الربع الأخير من عام ١٩٧٨ ، وبعد النظر في توصيات اللجنة الملكية المعنية بمشاكل الاسكان في برمودا ، اعلنت الحكومة خططا لما يلي : (أ) زيادة نسبة البرموديين بين ملاك المساكن من ٤٠ - ٥٠ في المائة الى أكثر من ٦٠ في المائة ؛ (ب) زيادة عدد الوحدات الممدة للايجار ، بما فيها الوحدات الممدة لذوى الدخل المحدود ؛ (ج) الارتفاع بمستوى الوحدات ذات المستوى المنخفض .

٥ - وخلال هذا الربع نفسه من السنة بدأت الحكومة في تنفيذ مشروعين للاسكان . وأول هذين المشروعين ، وهو ينطبق على منطقة مختارة تتألف من ٤٨ وحدة سكنية ، يقضي بالألا تحصل الحكومة ، الا في بعض الحالات الاستثنائية ، على عقارات سكنية خاصة (شقق أو منازل) ، مفضلة أن تقدم قروضا الى الملاك بسعر الفائدة السائد في السوق أو بسعر فائدة أقل أو بدون فائدة على الاطلاق ، وبذلك تمكنهم من تجديد عقاراتهم وتأجيرها . وفي الوقت نفسه يخضع الملاك لدرجات متفاوتة من الرقابة الحكومية طبقا لنوع المساعدة المالية التي يتلقونها . وفي هذه الحالة تحتفظ الحكومة بحق الاعتراض على أية زيادات غير محقولة في الايجارات .

٦ - والمشروع الثاني يتضمن بناء ٢٢ مسكنا من مساكن الأسرة الواحدة ، وكان في خطة شركة المساكن البرمودية ، وهي هيئة قانونية انشئت في عام ١٩٧٤ ، أن تنفق عليها نحو مليون دولار

برمودى (ب) . ومن المتوقع ان تمتلك المساكن المقرر الانتهاء منها في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ وتتولى صيانتها رابطة اسكان ألفها اخيرا السكان المنتظر ان يشغلوا هذه المساكن . والمفروض أن يباع كل مسكن من هذه المساكن الى شخص برمودى لا يملك عقارا ويستطيع أن يدفع مقدما —دره ٥٠٠ ٤ دولار برمودى وقسطا شهريا يتراوح بين ٢٥٠ دولارا برموديا و ٣٥٠ دولارا برموديا وذلك على مدى ٣٠ سنة .

٧ - وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ قدر بنك ن . ت . بترفيلد وولده ، ليتمد ، وهو ثاني أكبر البنوك في برمودا ، ان القطاعين العام والخاص سوف ينفقان ما مجموعه ٢٥ مليون دولار برمودى على مختلف مشاريع البناء المقرر استكمالها بنهاية عام ١٩٨٠ .

ب١ - سياسة امتلاك الاراضي والمقارات

٨ - تسيطر وزارة الداخلية على عملية حيازة غير البرموديين لأراضي البناء والعقارات المقامة عليها .

٩ - وفي ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ انتهجت الحكومة سياسة تهدف الى احداث زيادة كبيرة في الحد الأدنى لقيمة الايجار السنوى للمقارات والمساكن المتاحة لغير البرموديين ، مما سيؤدي الى الاحتفاظ بالمساكن والاراضي المنخفضة التكاليف والمتوسطة التكاليف للبرموديين دون سواهم .

١٠ - وبمقتضى هذه السياسة وضمت الحكومة في ٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ قواعد عامة تقصر شراء غير البرموديين للمقارات على ما يلي :

(أ) الأرض التي لا يقوم عليها مسكن والتي لا يقل ثمن شرائها عن ٦٠٠٠٠ دولار برمودى بشرط أن يبنى عليها مسكن خاص في مدى ثلاث سنوات من تاريخ الشراء وبشرط ألا تقل القيمة الاجارية السنوية عن ١٠١ من الدولارات البرمودية ؛

(ب) أو الأرض التي يقوم عليها مسكن ولا تقل قيمتها الاجارية السنوية عن ١٠١ من الدولارات البرمودية (كانت سابقا ٥٠٠٠ دولار برمودى) ؛

(ج) أو المساكن التي تدخل ضمن مشروع سكني خاص ، كالوحدات السكنية المشتركة — الملكية (كوندومنيوم) ، متى كانت قيمتها الاجارية السنوية لا تقل عن ٧٠٠ دولار برمودى (كانت سابقا ٣٠٠٠ دولار برمودى) .

١١ - وردا على أسئلة من أعضاء المعارضة ، ذكر السيد جون و . د . سوان ، وزير الداخلية ، أمام المجلس النيابي في ١٥ نيسان /ابريل ١٩٧٨ أن المساحة الكلية لبرمودا تبلغ ٥٧٣ هكتارا

(ب) الدولار البرمودى يساوى دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة .

وأن غير البرموديين يملكون منها نحو ٧٩٨ هكتارا ؛ كما ذكر أن السياسة الراهنة الخاصة بامتلاك الاراضي والعقارات قد أدت الى زيادة ما يشتريه البرموديون من الارض على ما يبيعونه منها (ولم يزد هذا الا قليلا عن ٣ هكتارات في ١٩٧٧) ، وأنه لا يوجد حد أقصى لمساحة الارض التي يمكن بيعها لخير البرموديين .

٢ - السياحة

ألف - لمحة عامة

١٢ - أبدى السيد جيونز في بيانه عن الميزانية (انظر الفقرة ٣ أعلاه) الملاحظات التالية فيما يتعلق بصناعة السياحة ، وهي احدى الدعامين الاساسيتين اللتين يستند اليهما الاقتصـاد المحلي . فقد ذكر أن عدد السائحين في عام ١٩٧٧ قد فاق مجموعه في عام ١٩٧٦ ، كما زادت المبالغ التي أنفقوها بنحو ٢٠ في المائة (٢٣٠ مليون دولار برمودي) . على أنه ذكر أن اضطرابات كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ قد أدت في ذلك الشهر الى تناقص عدد الزوار القادمين بطريق الجو (وهم المصدر الرئيسي لدخل صناعة السياحة) ، وان كان مجموع عدد هم لم يقل في تلك السنة الا بنسبة ٢ في المائة تقريبا عما كان عليه في السنوات السابقة . وعلى الجانب الاكثر اشراقا ، زاد عدد القادمين بطريق البحر زيادة كبيرة تصل الى حوالي ٢٣ ٠٠٠ زائر - أو بنسبة ١٧٤ في المائة مما كان عليه عدد هم في العام السابق - وذلك نتيجة لوجود باخرة اضافية تصل الى ميناء هاميلتون وسان جون .

١٣ - وقال السيد جيونز ان التنبؤات الخاصة بالربع الأول من عام ١٩٧٨ تعكس تردد جمهور المسافرين في زيارة برمودا ، ولكنه أضاف ان من المأمول فيه أن تؤدي حملة الاعلام والترويج الايجابية الجارية لا الى اعادة الثقة الى الاقليم فحسب وانما الى توليد قدر كاف من النشاط التجاري الاضافي بالنسبة للاقليم خلال الاربع الثلاثة الاخيرة من العام . كما أكد تأكيدا شديدا على ضرورة بسـذـل الجمهور لجهود منسقة من أجل اشجار السائحين بأنهم موضع ترحيب .

١٤ - وتشير الاحصاءات المقدمة من حكومة الاقليم الى أن مجموع السائحين الذين زاروا برمودا في عام ١٩٧٨ هو ٤٦٦ ٥٥١ سائحا ، وهو رقم لا يقل الا بمقدار ٣٧ في المائة عن الرقم القياسي الذي سجل في عام ١٩٧٧ وهو ٥٧٢ ٨٥٥ سائحا . كما ارتفع عدد السائحين في كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ بمقدار ٤٠٨ في المائة عما كان عليه في كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ فبلغ ١٠ ٨٠٠ سائح ، وهو ما يؤيد اعتقاد الحكومة بأن صناعة السياحة قد استعادت حالتها الطبيعية .

١٥ - وقد ذكر وزير الداخلية أن مجموع عدد العاملين بالفنادق قد زاد من ٣٥٠٠ عامل في عام ١٩٦٧ الى ٤٨٠٠ عامل في عام ١٩٧٧ . وقد حدث خلال هذه الفترة تغيير له دلالة في تركيب العاملين في صناعة الفنادق : فقد ارتفع عدد الوظائف التي يشغلها البرموديون من ٦٥ الى ٧٥

في المائة من مجموع عدد الوظائف ، بينما انخفض عدد الوظائف التي يشغلها غير البرموديين انخفاضاً تناسبياً من ٣٥ الى ٢٥ في المائة . وحتى اذار/مارس ١٩٧٨ كان نصف الوظائف العليا في الفنادق ، البالغ عددها ٤٠٠ وظيفة ، يشغلها برموديون ومن المتوقع زيادة هذه النسبة في المستقبل .

باء - سياسة الفنادق

١٦ - في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، وردا على أسئلة أثارها أعضاء المعارضة في المجلس النيابي ، ألقى السيد س . ف . وولدرج وزير السياحة بيانا بشأن سياسة الحكومة فيما يتعلق بالفنادق . وفيما يلي ملخص للبيانات التي وردت في ذلك البيان :

١٧ - أخذت الحكومة في اعتبارها ، عند وضع سياستها ، بعض العوامل التي تحد من نمو صناعة السياحة وهي : (أ) صغر حجم الاقليم ؛ (ب) قلة عدد البرموديين المؤهلين في صناعة السياحة هدف " البرمودة " المعلن ؛ (ج) مدى توافر المرافق التي تخدم السياحة مثل المطاعم والمتاجر ووسائل النقل . . . الخ . وتوافق الحكومة على أن زيادة عدد القادمين من السياح ينبغي أن يكون محدودا بنسبة التوسع في المرافق المتوافرة في برمودا ، ولكنها في الوقت نفسه تدرك أن " صناعة الفنادق لا يمكن أن تظل ساكنة بدون أن تخسر بعض حوافز التحسين " ، وأضاف انه يمكن توفير هذه الحوافز بالعمل على تحسين معدلات شغل الاماكن المتاحة في كل عقار مرخص به وبالسماح بتوسيع محدود في العقارات القائمة . وتحقيقا لهذا الغرض تقوم السياسة الحالية على ادراك ضرورة النمو المحدود بالسماح بزيادة قدرها ٧٥٠ سريرا اضافيا على مدى الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٣ ، وهو ما يمثل معدل نمو قدره ١٧ في المائة في السنة في عدد الأسرة ، وما يعتقد أنه يتفق اتفاقا واقعيا مع معدل النمو الاقتصادي العام المتوقع خلال الفترة نفسها .

١٨ - وفي نهاية حزيران / يونيه ١٩٧٨ كان هناك ١٠٩ من الفنادق وبيوت الضيافة المرخص بها ، منها ٩٠ فندقا وبيتا يملكها البرموديون و ١٩ يملكها غير البرموديين . وقد تقدم ٦٥ من أصحاب العقارات (٥٤ من البرموديين و ١١ من غير البرموديين) بطلبات للسماح لهم باضافة ٢٠٦٩ سريرا الى أسرة الفنادق . وقد رخص لأربعين من أصحاب الطلبات البرموديين باضافة ما مجموعه ٣٥٢ سريرا ، كما رخص لثمانية من أصحاب الطلبات من غير البرموديين بزيادة عدد الأسرة بمقدار ٤٠٤ أسرة . وقد حاولت الحكومة أن تضمن هذه الحصص أكبر عدد ممكن من العقارات التي يملكها برموديون ، ولكنها وجدت أن كثيرين من أصحاب الطلبات لم يستطيعوا تحديد الموعد الذي تبدأ فيه أعمال التوسع . وقد راعت الحكومة ، ضمن جملة أمور ، عند الترخيص بأسرة اضافية : (أ) ملكية العقارات ؛ (ب) كفاءة المشروع الحالي وقدرته على الاستمرار ماليا ؛ (ج) امكانية توفير وظائف اضافية ؛ (د) احتمال الحصول على تصريح بالتخطيط بالنسبة للتوسع المطلوب .

١٩ - ولقد كانت الحكومة على وعي بأن الطلبات المقدمة لاضافة أسرة بالعقارات القائمة المرخص بها تتجاوز كثيرا الزيادة الموصى بها وهي ٧٥٠ سريرا . على أن الحكومة كانت مقتنعة بأن " السماح

بتوسع غير محدود في عدد الأسرة الاضافية بالفنادق على مدى السنوات الخمس التالية لن يكون له من أثر الا تجاوز الطلب ، وهو ما يؤدي بدوره الى انخفاض المعدل السنوي لشغل هذه الأسرة بالنسبة الى جميع العقارات والى انخفاض عام في المستويات بالنسبة الى المجتمع ككل ، فضلا عن الحاجة الى استيراد مزيد من عمال الفنادق غير البرموديين لخدمة الأسرة الاضافية ” . وأضاف أن الحكومة ليس لديها في الوقت الحاضر ، لهذا السبب ، نية إعادة النظر في سياستها فيما يتعلق بالفنادق كما أعلن أول الأمر في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٨ .

٣ - التطورات المالية

ألف - لمحة عامة

٢٠ - أعلن السيد جيبونز في بيان الميزانية الذي ألقاه في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٨ أن الودائع بالدولار البرمودي في البنوك المحلية الأربعة قد ارتفعت في السنة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ بمقدار ٢٩ مليون دولار برمودي ، وهو ما يؤكد الزيادة الكبيرة في السيولة خلال تلك السنة . وقد ارتفعت القروض والسلف التي قدمتها البنوك بالدولار البرمودي بمقدار ١٣ مليون دولار برمودي ، بزيادة قدرها ١٦ في المائة عن السنة السابقة . كذلك زادت المبالغ المستثمرة في شركات الايداع المحلية زيادة كبيرة بلغت ١٨ مليون دولار برمودي .

٢١ - وانتقل السيد جيبونز الى التمويل الدولي ، وهو الصناعة الرئيسية الاخرى في برمودا ، فقال ان ما تحقق في هذا المجال كان مرضيا جدا في عام ١٩٧٧ . فقد ازداد عدد الشركات المعفاة ، وهي القطاع السائد ، من ١٣٦ شركة في عام ١٩٧٦ الى ٣٥٥٩ شركة في عام ١٩٧٧ ، وهي زيادة تمثل ١٣٥ في المائة . وفي داخل هذه المجموعة ارتفع عدد شركات التأمين المسجلة في برمودا من ٥٤٩ في عام ١٩٧٦ الى ٦٧٥ في عام ١٩٧٧ ، وهي زيادة تمثل ٢٣ في المائة . وقال السيد جيبونز ان الصورة العامة كما هي واضحة أمامه بالنسبة الى الشركات المسجلة في برمودا هي صورة أصبحت فيها الفلية لشركات الاستشارات الادارية وخاصة الشركات المتصلة بالتأمين بعد أن كانت للشركات المالكة للاستثمارات والماملة في التجارة .

٢٢ - وعلى هذا الاساس أفاد مصرف ن . ت . بترفيلد وولده ، ليمتد أن صناعة التمويل قد أبدت تحسنا مطردا ، حيث بلغ مجموع الشركات المعفاة المسجلة في الأقليم ، في تموز/يوليه ١٩٧٨ ، ٤٤٥٠ شركة (بينها ٧٥٠ شركة من شركات التأمين) ، وأن هذه الصناعة قد أسهمت في الاقتصاد بما يقرب من ٥٠ مليون دولار برمودي سنويا .

٢٣ - وفي أثناء المناقشة التي دارت في المجلس النيابي خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر حول تقرير اللجنة الملكية ، أعلن السيد جيبونز أن حكومة الاقليم تتوقع معدل نمو سنوي يزيد قليلا على ١ في المائة بالنسبة لصناعة التمويل ، وقال انه ليست هناك حاجة ، مع استمرار تدفق الشركات المعفاة ، الى تشجيع النمو الاقتصادي بالتفكير في منح تراخيص مبكرة للمصارف الدولية .

٢٤ - وطبقا لاستقصاء القوى العاملة الذي قامت به الحكومة في آب/أغسطس ١٩٧٨ ، كان يعمل في مجالات التمويل والتأمين والمقارن والخدمات التجارية ٢ ٨٨٩ عاملا (منهم ٢ ٣٨٥ من البرموديين و ٥٠٤ من غير البرموديين) . وفي نفس ذلك الوقت تقريبا أجرت شعبة الشركات الدولية بالخرقة التجارية البرمودية استقصاء منفصلا تناول ٨٦ فقط من الشركات المعفاة . وقد أظهر هذا الاستقصاء أن هذه الشركات تستخدم ٦٨٥ من البرموديين و ٣٨٤ من غير البرموديين ، وأن البرموديين يحتلون مراكز ذات مسؤولية متزايدة .

٢٥ - وتقدم المصارف المحلية خدمات متنوعة للشركات الدولية التي تعمل في برمودا . ولقد كان النمو الأخير في النشاط التجاري الدولي عاملا أسهم اسهاما مباشرا في الازدهار العام الذي شهدته صناعة الصيرفة . وقد لاحظت اللجنة الخاصة في تقريرها السابق (ج) أن مركز أكبر مصرفين في الاقل-سيم (مصرف برمودا ليمتد ومصرف ن . ت . بترفيلد وولده ، ليمتد) قد تدعم تدعما كبيرا خلال ١٩٧٦ / ١٩٧٧ . وقد أوضحت مطبوعات المصرفين التي صدرت بعد ذلك أنهما قد استمررا في النمو . فبي-ن عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٧ زاد مجموع ودائع مصرف برمودا ليمتد بمقدار ١١٩٠ مليون دولار برمودي فبلغت ٧٧٨٠ مليون دولار برمودي ، وأن دخله في النصف الثاني من عام ١٩٧٧ زاد بمقدار ١٢٠٠٠٠ دولار برمودي فبلغ حوالي مليوني دولار برمودي . وفي خلال عامي ١٩٧٦ / ١٩٧٧ و ١٩٧٧ / ١٩٧٨ زاد مصرف ن . ت . بترفيلد وولده مجموع موارده من ٤٥٣٤ مليون دولار برمودي الى ٥٦٩٣ مليون دولار برمودي وزاد صافي دخله الحقيقي من ٢٥ مليون دولار برمودي الى ٣٣ ملايين دولار برمودي .

١٠٠ - إعادة تنظيم مكتب تسجيل الشركات

٢٦ - في اجتماع عقده نادي هاملتون كيوانس في أواخر ايار/مايو ١٩٧٨ أعلنت السيدة أ. ف. دانيلز مساعدة سجل الشركات ، أن الحكومة وافقت مؤخرا على خطة لإعادة تنظيم الادارة التي يرأسها سجل الشركات ، آخذة في اعتبارها تزايد عبء العمل في هذه الادارة واتساع مسؤولياتها . وقد تمثلت التغييرات التي تم ادخالها فيما يلي : (أ) تعيين السيد شيلتون بيرجس ، الذي يشغل حاليا وظيفة مساعد سجل الشركات ، مراقبا ماليا للشركات ؛ (ب) أن يعهد الى مساعد المسجل بالمسؤولية الكاملة عن شعبة التسجيل والضرائب ؛ الترخيص لكبير موظفي الحراسة القضائية بتولي مسؤولية شعبة الافلاس (وهي شعبة أنشئت حديثا) .

٢٧ - وقالت السيدة دانيلز أيضا ان أهداف خطة إعادة التنظيم هي : (أ) توجيه ومراقبة ادارة بعض النظم المحددة التي تتصل بالنشاط التجاري في برمودا ؛ (ب) ضمان المحافظة على سمعة

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثالث ، الفقرات ٢٧ - ٢٩ .

الاقليم الممتازة بوصفه مركزا دوليا للنشاط التجاري ؛ (ج) توفير الخدمات الاستقصائية وخدمات التحري عن حالات الاعسار فيما يتصل بالشركات المحلية والشركات الدولية ؛ (د) تشجيع العلاقات التجارية الطيبة مع الآخرين بتوفير الخدمات الاستشارية وما يرتبط بها من الخدمات الأخرى ؛ (هـ) جمع ضرائب الشركات وتقديم الحساب عنها .

٢٨ - وأخيرا أوضحت السيدة دانيلا أن موظفي الإدارة ، التي كانت تتألف في عام ١٩٧٣ من ٣ موظفين أحدهم من الفنيين ، قد ازدادوا في عام ١٩٧٨ الى ١٢ موظفا منهم ٣ من الفنيين ، وجميعهم من البرموديون .

٢٩ - وكان السيد بيرجس ، قبل ذلك ، قد حدد في خطاب ألقاه في اجتماع عقده معهد التأمين في برمودا مجال اختصاص مكتب تسجيل الشركات فقارنه بصورة جنينية مصفحة لوزارة التجارة . وقال ان التعديل الذي تم في هيكل المكتب يتفق وما تعتمده الحكومة من استحداث ادارة واسعة لتنظيم التجارة .

المرفق الرابع*

جزر تركس وكايكوس

المحتويات

الفقرات

١	مقدمة
٤ - ٢	١ - دور رأس المال الأجنبي في الاقتصاد
١٨ - ٥	٢ - مشاكل التنمية الاقتصادية
٢٢ - ١٩	٣ - المشاريع الانمائية الرئيسية

مقدمة

١ - يتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (أ) المعلومات الأساسية المتعلقة بالأحوال الاقتصادية في جزر تركس وكايكوس ، مع الإشارة بصفة خاصة الى المصالح الاقتصادية الأجنبية . وكذلك تتضمن ورقة العمل التي أعدت للدورة الحالية للجنة الخاصة معلومات حديثة عن الأوضاع الاقتصادية العامة في هذا الاقليم (أنظر الفصل الرابع والعشرين من هذا التقرير (A/34/23/Add.5) . وفيما يلي معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في هذه الجزر .

١ - دور رأس المال الأجنبي في الاقتصاد

٢ - ظل المستثمرون الاجانب ، ومعظمهم من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ، يؤدون لسنوات عديدة دورا مهيمنا في الحياة الاقتصادية لجزر تركس وكايكوس . وقد أولوا اهتماما خاصا للقطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاث وهي : التتمية العقارية ، والسياحة ، وصيد الأسماك على نطاق تجارى . وبعد اصدار قانونين محليين في ١٩٧٠ و ١٩٧٢ لتعزيز الاستثمار الخاص عن طريق منح حوافز ضريبية وغيرها للمستثمرين (أنظر الفقرة ٧ أدناه) استحدثت صناعة للتمويل الدولي . وبحلول شهر أيار/مايو ١٩٧٨ بلغ مجموع الشركات الواردة في " سجل الشركات " المنشور في " الجريدة " الحكومية ٦٣ شركة مسجلة حاليا في الاقليم . وكثير من هذه الشركات ، وفقا لصحيفة Conch News المحلية ، يملك في أعمال المصارف الخارجية . ونظرا لانعدام المعلومات بشأن عدد الأشخاص العاملين في المؤسسات المالية وحجم عملها فانه لا يمكن تقدير أهميتها الاقتصادية . ونتيجة لتشجيع الحكومة للتتمية الصناعية في ١٩٧٧ بدأت شركتان من شركات الولايات المتحدة بالتحرى عن امكانية استغلال الموارد الطبيعية في الجزر مثل الأرغونيت والطح .

٣ - وفي الوقت الحالي يشكل صيد الأسماك على نطاق تجارى الصناعة الأساسية في الاقليم والمجال الفردى الأكبر لاستخدام اليد العاملة . وتهيمن هذه الصناعة ، وهي تحت سيطرة المصالح الاقتصادية الأجنبية الى حد كبير ، على قطاع التصدير في اقتصاد الاقليم ، وأهم ما يصاد هو سرطان البحر والمحار .

٤ - وقد كانت معالجة السمك النشاط الصناعي الأساسي الوحيد قبل انبعاث الصناعة التقليدية في الاقليم ، وهي صناعة الطح البحرى (التي انهارت عام ١٩٦٤ بعد انحدار طويل) . ففي ١٩٧٧ بلغت قيمة ما صدرته الجزر من سرطان البحر والمحار المعالجين ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٣

(A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، السرفق الرابع .

المتحدة (ب) (٣٠٩٣ . ٤٧٣ دولارا في ١٩٧٦) و ٦٢٥ ٨١٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (٢٥٠٣٧٠ دولارا في ١٩٧٦) على التوالي .

٢ - مشاكل التنمية الاقتصادية

٥ - يتجه الهيكل الاقتصادي لجزر تركس وكايكوس نحو أسواق التصدير من حيث الطلب ونحو سوق الاستيراد من حيث العرض . ويؤدي هذا بصورة خاصة الى أساس اقتصادي ضيق ، والى انخفاض المضاعفات أو آثار إعادة الانفاق ، والى نقص الروابط الاقتصادية الداخلية ، ويميل كل ذلك الى إعاقة تنمية الاقتصاد . ويفرض تعزيز التوسع الاقتصادي حاجة متزايدة لرأس المال للاستثمار الخاص والعام . ولا يمكن في المرحلة الحالية من التنمية تلبية هذه الحاجة عن طريق المدخرات الداخلية . ولذلك فإن مسألة الحصول على الأموال للاستثمار من مصادر خارجية ، سواء من الدولة القائمة بالادارة أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات الخاصة أو المنظمات الإقليمية والدولية ، تنطوي على أهمية عظيمة . وتمارس هذه القوى الخارجية تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي للاقليم .

٦ - وقد تلقى الاقليم المساعدة المالية والتقنية من المصادر التالية : حكومات المملكة المتحدة وجامايكا وجزر كايمان ؛ مصرف التنمية الكاريبي ، والاقليم عضو في هذا المصرف ؛ منظمات داخلية في منظومة الأمم المتحدة ، وعلى الخصوص برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٧ - وقد اتخذت حكومة الاقليم ثلاثة اجراءات تشريعية على وجه الخصوص لتسريع تنمية القطاع الخاص في الاقتصاد . أولا ، قدم قانون الشركات لعام ١٩٧٠ الحوافز الضريبية وغيرها للمستثمرين الخاصين . وبموجب هذا القانون لا يمكن فرض ضريبة شركات أو ضريبة شخصية أو اقتطاعية في الجزر لمدة لا تقل عن ٢٠ سنة . ثانيا ، منح قانون تشجيع التنمية لعام ١٩٧٢ العمون للقائمين بالمشاريع الانمائية ، المحليين والأجانب ، عن طريق إعفاءات من الضرائب والرسوم لمدة من الزمن والى المدى المنصوص عليه في المرسوم الانمائي ذي الصلة الذي أصدرته الحكومة . ثالثا ، يتضمن قانون هيئة التنمية لعام ١٩٧٤ أحكاما لإنشاء هيئة لتشجيع تنمية الجزر وتسهيلها والاضطلاع بها . وقد شكلت الهيئة ، ولها رئيس محلي وغالبية أعضائها محليون ، ولكنها اقتصر في أنشطتها حتى الآن على توفير أموال مصرف التنمية الكاريبي للمؤسسات المطوكة محليا .

٨ - وعلى الرغم من اصدار القوانين الثلاثة فإن التنمية الاقتصادية استمرت في الفتور في ١٩٧٥ . ونتيجة لذلك أدى استياء بعض قطاعات السكان المحليين من وضعهم الاقتصادي الى انفجار أعمال العنف في جزيرة تورك الكبرى في أوائل حزيران / يونيه من تلك السنة .

٩ - وقد عين السيد جيمس أ . ج . س . مكارثي ، زعيم الحركة الديمقراطية الشعبية ، رئيسا

(ب) دولار الولايات المتحدة هو العملة القانونية للاقليم .

للوزارة بعد الانتخابات العامة الأخيرة التي أجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ . وأعلن عن عزم الحكومة على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم ، وبوجه خاص عن طريق ما يلي : (أ) توسيع صناعة صيد الأسماك وتنشيط صناعة الأملاح الرائدة ؛ (ب) السعي لجلب الاستثمار الأجنبي على أساس العوض المتبادل ، وكذلك العون الانمائي ، من كندا والولايات المتحدة بصورة رئيسية ؛ (ج) منح رخصة كازينو خالصة ، بالمشاركة مع الحكومة ، الى أى طرف مستعد لبناء فندق يضم ٢٠٠ غرفة على الأقل . وقد أدرجت هذه المقترحات في خطة انمائية أقرتها الحكومة في ١٩٧٧ . وهناك صفة هامة أخرى للخطة وهي فتح كريك الشمالية في تورك الكبرى على البحر كمرافأ داخلي ، وسيؤدى ذلك الى تنمية الأراضي في مركز البلدة ، مما يوفر منطقة تجارية لشحن الحمولات البحرية .

١ . - ووفقا للدولة القائمة بالادارة بقي نشاط القطاع الخاص في ١٩٧٧ ، كما كان عليه الحال في السنتين السابقتين ، في حالة هبوط . وفي نهاية العام ظهر تجدد في اهتمام المستثمرين الأجانب . ومرة أخرى قدّمت أموال العون الانمائي من المملكة المتحدة القوة الدافعة الأساسية .

١١ - وخلال السنوات الأخيرة كان ارتفاع البطالة مشكلة خطيرة تواجه جزر تركس وكايكوس ، ويعسود هذا الارتفاع بصورة رئيسية الى ببطء وتيرة التنمية الاقتصادية ، ودخول الشباب في القوة العاملة ، وعودة العمال المحليين من الخارج ، وخصوصا من جزر البهاما (حيث المعروف أنه يقيم هناك ما يزيد عن ١١ مهاجر من الاقليم) .

١٢ - وقد ذكرت صحيفة "فاينانشيال تايمز" اللندنية في مقالة نشرتها في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨ أن من المهم جدا للحكومة الاقليم زيادة دخول رأس المال الانمائي ، وذلك نتيجة التقلص الذى طرأ مؤخرا على فرص الهجرة الى جزر البهاما .

١٣ - وفي مقالة نشرت في عدد آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ من مجلة "الكومنولث" (Commonwealth) التي تصدرها الجمعية الملكية للكومنولث ، شدد السيد جيفرى كوبر ، وهو عضو سابق في برلمان المملكة المتحدة ، على " الحاجة الماسة لتشجيع الحكومة لكافة التنميات الممكنة واستغلالها " . على أنه يعتقد أن المستثمرين الأجانب سيترددون في المجازفة بدخول أى مشروع في الاقليم الى أن تتخذ حكومة الاقليم الخطوات للتغلب على الصعاب الناشئة عن النقص في المرافق الأساسية ، وذلك بالتعاون مع الدولة القائمة بالادارة . وأوضح بشكل خاص أن انشاء مرافأ داخلي في تورك الكبرى (أنظر الفقرة ٩ أعلاه) يمكن بحد ذاته أن يحوّل الاقتصاد اذا ما نُفذ المشروع .

١٤ - وفي هذا الصدد ، أشارت "فاينانشيال تايمز" الى بيان الحركة الديمقراطية الشعبية الذى ذكر أن الجزر تدفع الآن ثمن سنوات اهمال الحكومة البريطانية لها ، وأنه اذا كان لتنمية الهياكل الأساسية أن تتم في مثل هذه المرحلة المتأخرة ، فيجب أن تكون على نطاق يتفق مع احتياجات المستقبل . وفي ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ذكر في مقالة في صحيفة "فاردان" (مانشستر) تؤيد وجهة النظر هذه أن المساعدة المالية والتقنية التي تقدمها المملكة المتحدة " ليست كافية للجزر التي تتصف بعدم كفاية الطرق ونقص المياه والكهرباء والموارد ، مما يجعلها . . . غير قادرة] على أن تقدم المزيد من المساعدة لنفسها " .

- ١٥ - ولم تكن النفقات الرأسمالية في القطاع العام من الاقتصاد كافية لتنفيذ الخطة الانمائية المذكورة أعلاه . ولذلك فقد وجدت الحكومة أن من الصعب تحقيق هدف الخطة الأساسي وهو تحويل اقتصاد الإقليم وبنائه الاجتماعي كشرط مسبق لتسريع النمو الاقتصادي .
- ١٦ - وقد استمرت الحكومة ، كجزء من الخطة ، في تشجيع نمو معدل الاستثمار الخاص . وفي هذا الصدد قالت " فاينانشيال تايمز " معللة أنه " بعد سنين من الإهمال الخفيف من قبل الإدارات المتعاقبة ، يبدو أن جزر تركس ولايكوس قد بدأت في السير قدما وفي اجتذاب الاهتمام الحقيقي للمستثمرين الأجانب " .
- ١٧ - ويواجه الإقليم مشاكل انمائية مشتركة مع معظم بلدان منطقة البحر الكاريبي . وقد زاد تشديد البنك الدولي على منطقة البحر الكاريبي ، إذ عقد مؤتمرا بشأن التنمية الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي في واشنطن العاصمة ، يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ . وقد اشترك كل من مصرف التنمية الكاريبي ومصرف التنمية للدول الأمريكية وصندوق النقد الدولي بصورة وثيقة مع البنك الدولي في عقد المؤتمر . وكان هدف المؤتمر هو استعراض احتياجات التنمية الاقتصادية في المنطقة ، والنظر في اقتراح بشأن تشكيل فريق كاريبي للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية (أنظر أيضا الفصل الثالث والعشرين من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرات ٦٦ - ٧٩ (A/34/23/Add.5) .
- ١٨ - وتشكل الفريق الكاريبي ، عقب المقرر الذي اتخذته المؤتمر ، بغية تنسيق وتعزيز المساعدة الخارجية لعدد كبير من بلدان منطقة البحر الكاريبي لم تدخل في عداده جزر تركس وكايكوس . ونتج عن ذلك أن الفريق الكاريبي لم يساعد الإقليم في جهود الانمائية الموجهة نحو توسيع تشكل رأس المال الاجمالي كأساس لزيادة فرص العمل ، وتحسين الناتج الوطني الاجمالي ، واحداث التحسين الاقتصادي العام .

٣ - المشاريع الانمائية الرئيسية

- ١٩ - نورد أدناه موجزا لعدد من مشاريع الاستثمار التجاري والصناعي التي خططتها أو باشرتھا مصالح اقتصادية أجنبية خلال الفترة المستعرضة .
- ٢٠ - فقد دخلت حكومة الإقليم في أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ في اتفاق مع شركة الأملاح الدولية (International Salt Company) التابعة للولايات المتحدة ، وبموجبه خولت الشركة باجتماعاً لدراسات الجدوى لتقرير صلاحية صناعة تبخير الأملاح عن طريق الشمس على نطاق واسع ، وذلك برسم قدره ٥٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في الشهر الواحد . وفي تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، ذكر أن الشركة تتابع دراساتها .
- ٢١ - وقد قامت الشركة ، التي تملك استثمارات في إنتاج الأملاح بالتبخير الشمسي في اينافوا في جزر البهاما وفي بونير في جزر الانتيل الهولندية ، رفقا لصحيفة " فاينانشيال تايمز " ، بوضع الخطط لاجياء صناعة الأملاح في الإقليم . وتتطوى هذه الخطط على مد طريق معبدة من كايكوس الجنوبية

الى كايكوس الشرقية ، ونصب معاير مرتفعة ومحطات ضخ وپرك تبخير على أرض مساحتها ٦٦٥ هكتارا (معظمها على ارتفاع مستوى البحر أو بالكاد دونه) غربي الطريق المعبدة المقترحة . وتعتمزم الشركة استثمار حوالي ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في هذا المشروع بصورة أولية ، آلمة أن تنتج سنويا مليون طن متري من الملح البحري الخشن للتصدير الى أمريكا الشمالية وفنزويلا .

٢٢ - كما اظهرت شركة أخرى من الولايات المتحدة وهي شركة غربي المحيط الهادي لتنمية الأراضي (West Pacific Land Development Corporation) ، اهتمامها أيضا بجزر تركس وكايكوس . وفي أواخر ١٩٧٧ كانت المفاوضات مع حكومة الاقليم قد قطعت شوطا بعيدا فيما يتعلق باستحداث مجمع استجمام (يضم فندقا من ٢٠٠ غرفة مع كازينو ، ويمكن أن تزيد الى ٦٢٢ غرفة) في شاطئ هوايت ساندز في ترك الكبرى . وقد أعلنت الشركة ، بعد توقيعها لاتفاق مع الحكومة ، خططا لتخصيص مبلغ ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل المرحلة الأولى من المشروع . ويقدر المركز الكاريبي لبحوث السياحة ان المشروع سيوفر ١٥ فرصة عمل مباشرة للأهالي وأن الفندق وحده ، ما عدا رسم رخصة الكازينو ، سيدر ١٥٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة على شكل دخل حكومي اضافي . وقد ذكر في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ أن الشركة تواجه صعوبات في اجتذاب المستثمرين الأجانب . كما شرع في مشروع آخر لفندق يضم ٢٠٠ غرفة (مع كازينو) في بيليكان بوينت في منطقة بروفيد نشالز .

المرفق الخامس*

جزر كايمان

المحتويات

الفقرات

١	مقدمة
٢ - ٧	١ - التطورات المالية
٨ - ١٢	٢ - التنمية العقارية
١٣ - ١٩	٣ - تربية السلاحف
٢٠ - ٢٦	٤ - صناعة النفط

مقدمة

١ - يتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (أ) معلومات أساسية عن الأوضاع الاقتصادية في جزر كايمان ، مع الإشارة بوجه خاص الى المصالح الاقتصادية الأجنبية . وكذلك تتضمن ورقة العمل الأخيرة المعدة لتقدمها الى الدورة الحالية للجنة الخاصة معلومات حديثة عن الأوضاع الاقتصادية ابعامة في هذا الاقليم انظر الفصل الخامس والعشرين من هذا التقرير (A/34/23/Add.5) وتورد أدناه معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في هذه الجزر .

١ - التطورات المالية

٢ - تشكل المؤسسات المالية الدولية الموجودة في جزر كايمان احدى دعائم اقتصاد الاقليم ، وتخضع لسيطرة شركات أجنبية ، ولا سيما الشركات التي تملكها مصالح من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية . ومن العوامل التي تسهم في نمو صناعة مالية في الاقليم ما يتمتع به من استقرار ، وسهولة الوصول اليه ، وقوانينه الصارمة المتعلقة بسرية الأعمال المصرفية ، وما يتمتع به من ثقة ، والدراية الفنية التي يحوزها وانخفاض تكلفته التشغيل لديه .

٣ - وقد اتسعت الأنشطة المالية اتساعا سريعا في الاقليم خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧٣ التي ازداد فيها عدد الشركات الدولية المسجلة من ٨٠٠ شركة الى ما ينوف على ٥٠٠ شركة . ورغم حدوث انخفاض في معدل النمو خلال عام ١٩٧٤ ، فان عدد الشركات ازداد زيادة مطردة في الأعوام اللاحقة . وخلال الفترة كانون الثاني /يناير - أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ زاد عدد الشركات بمقدار ٤٩١ شركة ليصل مجموعها الى ١٥٢ (٩٣٥) ٣ معفاة ؛ و ٩٨٥ عادية و ٢٣٢ أجنبية) . ويقول السيد فاسال ج . جونسون وزير المالية ان من المتوقع أن يستمر معدل النمو الصناعي خلال عام ١٩٧٤ . وفي ظل قوانين جزر كايمان الناظمة لأعمال الشركات الدولية (ب) ، فان مما يطلب من الشركات العادية ، على عكس الشركات المعفاة ، الاحتفاظ بمكتب لها في الاقليم .

٤ - وعلاوة على الشركات المشار اليها أعلاه ، من المتوقع أن يصل عدد المصارف وشركات الائتمان المسجلة في نهاية عام ١٩٧٨ الى ٢٦٠ -مصرفا وشركة ائتمانية ، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠ في

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الخامس .

(ب) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الخامس ، المرفق ، التذييل الرابع ، الفقرة ٣ .

المائة عن السنة السابقة (٢٣٧) . كما يتوقع أن تغل رسوم الترخيص التي زادت في عام ١٩٧٧ ، للمرة الثانية خلال ثلاثة أعوام ، ١٦٦ من ملايين دولارات جزر كايمان (ج) في عام ١٩٧٨ و ١٧٧ من الملايين في عام ١٩٧٩ .

٥ - وما انفك الجزء الأكبر من أعمال الشركات الدولية يأتي من الولايات المتحدة . على أن المؤسسات المالية الدولية الكبيرة في أوروبا والشرق الأقصى وأمريكا الجنوبية قد زادت هي أيضا من عملياتها المصرفية والتجارية الدولية في الاقليم . كما أن شهرة الاقليم الواليدية كمركز مالي مستقر أتاحت له أن يطالب بنصيب من العمليات التي تتم بالدولار في أوروبا . وعلى الرغم من عدم توفر الأرقام الرسمية اللازمة فقد أوضح السيد جيمس م. بودين ، عضو المجلس التنفيذي للسياحة واليران والتجارة ، أن العمليات التي تتم بالعملة الأوروبية في جزر كايمان تقدر بما يزيد على ١٠٠ مليون من دولارات جزر كايمان .

٦ - وتسهم الصناعة المالية بحوالي ٢٥ في المائة من الإيرادات المتكررة للحكومة ، كما تسهم اسهاما كبيرا غير مباشر في الاقتصاد عن طريق مدفوعات الأجور والايجار وغيرها من وجوه الانفاق المحلي . وطبقا لما اذاعته الدولة القائمة بالادارة ، فان حوالي ٢٠٠ شخص ، بما في ذلك جزء كبير من الكيمايين ، يعملون في القطاعات المالية والقانونية والمحاسبية للصناعة . وقد أفادت التقارير أن الشركات في الآونة الأخيرة اقتصرت في استقدامها للموظفين من الخارج على الموظفين المتخصصين غير المتوفرين محليا والموظفين المطلوبين للاغراض التدريبية .

٧ - ولقد انحسر القلق الذي اعترى البعض من جراء الاستقصاء الذي قامت به في ١٩٧٦ دائرة الإيرادات الداخلية بالولايات المتحدة فيما يتعلق بعملية الملاذ (د) . ولقد عمدت حكومة الاقليم ، بدافع من قلقها على شهرة الاقليم ، الى تخفيف عواقب الاستقصاء عن طريق المضي سريعا في تعزيز الأحكام المتعلقة بالسرية في تشريعها ، والمتسمة بالتشدد فعلا .

٢ - التنمية العقارية

٨ - بلغ الازدهار الاقتصادي ، الذي بدأ في جزر كايمان في أواخر الستينات ، أوجه في عام ١٩٧٣ ببرنامج موسع للبناء ، كان الحافز الأساسي اليه هو الطلب على الممباني التجارية وأماكن إقامة السائحين والرغبة في توفير مساكن أفضل للمغتربين ولأهالي جزر كايمان . وقد ترتب على ذلك أن

(ج) دولار جزر كايمان يعادل تقريبا ١١٤ من دولارات الولايات المتحدة .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/32/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الخامس ، الفقرتان ٥ و ٦ .

ارتفعت أسعار الأراضي ارتفاعا كبيرا . بيد أن صناعة البناء شهدت في عام ١٩٧٥ هبوطا بسبب الركود الاقتصادي الذي حل بالبلدان الصناعية .

٩ - وقد تحسنت الأحوال بمعنى الشيء في عام ١٩٧٧ بصدور كثير من مشاريع البناء عن مجالس الرسم المعماري . وفي أيار/مايو من تلك السنة اعتمدت الجمعية التشريعية خطة انمائية (هـ) للاقليم تمثلت أهدافها المعلنة في "صون وتميز الطابع البيئي لجزر كايمان وعلى رفاهة ورخاء شعبيها" . وتتضمن الخطة اقتراحات محددة في مجال استخدام الأراضي وتقسيمها الى مناطق في كايمان الكبرى ، كما وضعت مبادئ توجيهية لمجلس الرقابة الانمائية فيما يتعلق بمنطقتي كايمان الصغرى وكايمان براك . ولا توجد أية قيود على الملكية الأجنبية للأراضي .

١٠ - وطبقا لما أذاعته الدولة القائمة بالادارة ، بلغت قيمة المشاريع الانمائية المعتمدة من هيئة التخطيط المركزية ، التي خول لها القانون سلطة توجيه ورقابة عمليات استثمار الأراضي في هذه الجزر ، ١٥٧ مليوناً من دولارات جزر كايمان في عام ١٩٧٧ ، أي بزيادة قدرها ١٤٧ في المائة عن عام ١٩٧٦ .

١١ - وفي عام ١٩٧٨ شهدت صناعة البناء زيادة كبيرة في نشاطها ، فخلال هذه السنة افتتح فندق براك ريف ، ومبنى لندن هاوس ، وفيلات فالين ، ومنتجع باي ريف ، وأجريت بمساحات التمديلات في برنامج بناء فندق فراند هوتيل على شاطئ سيفن مايل . ويمتضى البرنامج المنقح (الذي سيتكلف ٦ ملايين من دولارات جزر كايمان) يضم الفندق (الذي بدى العمل فيه في آب/أغسطس) ما ينوف على ٢٠ غرفة ، بدلا من ١٥ غرفة ، وسيجرى تشفيله بموجب الامتياز المنسوح لفنادق شيراتون بدلا من فنادق رامادا إنز كما كان مزعما في الأصل . وسوف يصبح الفندق لدى استكماله ، المقرر أن يتم في اوائل الثمانينات ، أكبر فندق في الاقليم .

١٢ - وفي النصف الأول من عام ١٩٧٨ ، وافقت هيئة التخطيط المركزية على طلبات لاقامة فنادق ، ووحدات سكنية مشتركة الملكية (كوندومنيوم) ، ودور للشقق السكنية ، وغير ذلك من المباني المتصلة بالسياحة . وقد بلغت قيمتها ٧٨٥ ملايين من دولارات جزر كايمان . وفي تشرين الثاني/نوفمبر وافقت على مشروع آخر لاقامة مجمع عصري يضم مركزا تسويقيا وأماكن للمكاتب وفندقا بتكلفة قدرها ٤ ملايين من دولارات جزر كايمان . وشمة شواهد على أن المستثمرين من الولايات المتحدة وكندا ، وهم المصدر الرئيسي لتمويل عمليات التنمية المقارية ، أصبحوا أكثر استعدادا للاستثمار مما كانوا منذ عام ١٩٧٣ .

(هـ) المرجع نفسه ، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات

١٨ - وفي أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، أصدرت الجمعية التشريعية بالأقاليم مشروع قانون يتصلق بحماية الأنواع التي يتهددها الانقراض والعمل على تكاثرها ، الأمر الذي سيجعل من جزر كايمان إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية (انظر الفقرة ١٦ أعلاه) . وكان من المعتقد أن من شأن هذا القانون أن يعزز القضية المتعلقة بمواصلات الولايات المتحدة تطبيق الاستثناء من الحظر على صادرات جزر كايمان من السلاحف .

١٩ - وقال السيد جورج هيغ بودين ، عضو المجلس التنفيذي للزراعة والموارد الطبيعية ، فسي معرض تقديمه لمشروع القانون الى الجمعية التشريعية ، أنه " اذا لم تعدل الحكومة الفيدرالية عن قرارها ، فسينزل ذلك ضربة قاصمة باقتصاد جزر كايمان " . وتستخدم المزرعة ٩٠ شخصا ، منهم ٨٠ شخصا من الكايمانيين .

٤ - صناعة النفط

٢٠ - في ١٦ آذار / مارس ١٩٧٧ ، وقعت حكومة جزر كايمان اتفاقا مع شركة كايمان للطاقة ، المحدودة (Cayman Energy, Ltd.) (وهي شركة تابعة لشركة (Transportation Concepts and Techniques (TC and T) ومقرها نيويورك) ، وهذا الاتفاق يمنح الشركة حقا خالصا مدته عام واحد في القيام بنقل النفط من سفينة الى سفينة في المياه الواقعة خارج كايمان الصغرى (ز) . وبمقتضى ذلك الاتفاق ، تتلقى الحكومة اتاوة عن كل برميل نفط ينقل من الناقلات الضخمة الى الناقلات المكوكية ، أو مبلغا شهريا بعد أدنى ، أيهما أكبر . وهذه العملية (التي تنطوي على استثمار قدره ٢٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة) توجد كذلك فرصا للعمل وفوائد أخرى مباشرة وغير مباشرة في الاقليم بوجه عام وفي جزيرتيه الصغريين (كايمان براك وكايمان الصغرى) بوجوده خاص . وقامت الشركة خلال عام ١٩٧٧ بدفع ما مجموعه ٥٥٠ ١٢٤ من دولارات الولايات المتحدة في صورة اتاوات .

٢١ - وصرح الحاكم في خطاب ألقاه في الجلسة الافتتاحية للجمعية التشريعية ، في ٥ نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، عن سياسات الحكومة وبرامجها التشريعية ، بأن ترخيص التشغيل قد حدد لعام آخر ، وأنه منذ آب / أغسطس ١٩٧٧ اشتركت ٨٣ ناقلة في نقل ٢٥٨ مليون برميل من النفط .

٢٢ - ووفقا لأحكام الاتفاق الآنف الذكر (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه) ناقشت شركة كايمان للطاقة مع حكومة الاقليم اقتراحا بإنشاء مرافق تخزين على الشاطئ فيما يتعلق بعملية نقل النفط من سفينة الى أخرى . وبناء على ذلك وقع الطرفان في ١٧ شباط / فبراير ١٩٧٨ رسالة بإعلان النوايا فيما يتعلق

(ز) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الخامس ، الفقرات ١٢ - ١٤ .

بناء محالة نهائية لنقل النفط الخام على جزيرة كايمان الصغرى ، بتكلفة قدرت مؤخرا بـ ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وأعلنت الحكومة في بيان أذاعته في ٦ آذار/مارس أن مجموع المائة التخزين للمحالة النهائية سيبلغ ١٠ ملايين برميل من النفط ، وأن عمليات النقل اليومية ستصل الى مليون برميل من النفط . وقد تضمن خطاب اعلان النوايا أحكاما تكفل أن تكون التدابير الأيكولوجية والبيئية وكافة جوانب التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث ، مطابقة للمعايير والممارسات الدولية المقبولة .

٢٣ - وابقا لما صرح به الكابتن هارولد فان دير ليند رئيس شركة كايمان للطاقة ، ستضم المحالة النهائية ١٠ صهاريج ، سعة كل منها مليون برميل . وستفتش هذه المحطة مساحة تزيد على ١٠١ من الهكتارات . وقدرت قوة العمل الأولية بـ ١٥٠ رجلا مع عدد من المواصلين يصل حده الأقصى الى ٦٩٠ رجلا . ويرجح أن توفر المحطة عند استكمالها عمالة مباشرة لحوالي ٢٥٠ شخصا . وصرح الكابتن فان دير ليند أنه يجري وضع الخطة اللازمة لإقامة حوض سفن صغير على جزيرة كايمان بـراك لخدمة مختلف السفن الصغيرة التي تملكها الشركة . وعلاوة على ذلك تعتزم الشركة بناء مكتبها الرئيسي على الجزيرة .

٢٤ - وصرح الحاكم في خالابه الأخير (انظر الفقرة ٢١ أعلاه) بأن الحكومة قد منحت شركة كايمان للطاقة ، في ٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، امتياز لا ينافيها فيه أحد مدته ٣٠ عاما . وقال ان بناء المحطة سيبدأ في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، ومن المقرر أن يتم العمل فيها بحلول منتصف ١٩٨١ . وتتولى المصارف الفرنسية تدير ستين في المائة من التكلفة مع ضمان من الحكومة الفرنسية . أما الـ ٤٠ في المائة الباقية من التكلفة فقد تولى جمعها اتحاد من مصارف أخرى كوئنتيسه مؤسسدة Merrill Lynch, Pierce, Fenner and Smith, Inc وهي دار سمسة أمريكية يوجد مقرها في نيويورك وتسيطر ماليا على العملية .

٢٥ - وسوف تبدأ المدفوعات الخاصة بالأتاوات في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، وتحسب على أساس حد أدنى لكمية النفط المار بالمحطة ، سواء مرت بالفعل أية براميل من النفط بها أولم تمر ، وسوف ترتفع خلال فترة الاتفاق بمعدل متزايد . وسوف يتجاوز الحد الأدنى لقيمة الأتاوات التي تدفع للحكومة على مدى ٣٠ عاما ٢٤٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة مع تزايد الإيرادات تدريجياً من ١٥٠ من ملايين دولارات جزر كايمان خلال السنوات الأولى الى ما يربو على ١٥٠ مليوناً من دولارات جزر كايمان قرب نهاية فترة الامتياز . وقد أشار الحاكم الى " أن الحكومة سيحقق لها ، كبدل للمدفوعات التي تتلقاها كأتاوات ، ان تختار عوضاً عنها المطالبة بنسبة متزايدة من الأرباح اذا كان ذلك في صالحها " ، وانه " سيتم إعادة النظر في الترتيبات أربع مرات خلال مدة الامتياز " .

٢٦ - وخلال المناقشة التي جرت بشأن خطاب الحاكم في الجمعية التشريعية ، صرح السيد جيمس م . بودين بأن المبالغ التي ستدفعها الشركة خلال فترة الـ ٣٠ عاما يمكن أن تصل الي ٤٠٠ مليون من دولارات جزر كايمان على الأقل . واعترف بأن من العسير حساب الفوائد غير المباشرة التي من المتوقع أن تنتج ، الا أنه يعتقد ان ما قيمته بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على الأقل سيتدفق على الاقليم نتيجة للمشروع خلال تلك الفترة .